

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: القانون الخاص
المرجع:.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

المحاكمة عن بعد في المواد الجزائية في التشريع الجزائري

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: حقوق.
من إعداد الطالب(ة):
بن عبد الله لويزة
التخصص: قانون قضائي
تحت إشراف الأستاذ(ة):
أ/ جلايلة دليلة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)..... بلميسوم فضيلة.....رئيسا
الأستاذ(ة)..... جلايلة دليلة.....مشرفا مقرا
الأستاذ(ة)..... درعي العربي.....مناقشا

نوقشت يوم: 2026/06/24

السنة الجامعية: 2026/2025

الإهداء

الحمد لله الذي شرح لي صدي و يسر لي أمري ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

ونهدي هذا البحث الى:

إلى روح أبي الغالية، رحمه الله، الذي كان سدي ومصدر قوتي، وأسأل الله أن يجعل

هذا العمل في ميزان حسناته.

إلى أمي العزيزة، التي منحتني الحب والدعم والصبر، وكانت دائماً سبباً في مواصلة الطريق.

إلى جدي الحبيبة، التي أثمرتني بحنانها ودعواتها الصادقة.

أهدي هذا العمل عرفاناً وامتناناً لكم، مع كل الحب والتقدير.

إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة "جلايلة دليلا" التي ساعدتني في إنجاز هذا البحث

وأعطتني من وقتها وجهدها وعلمها ووجدت فيها صبرا رحبا وداعما معنوياً يفيض

عطاءً.

شكر وعرفان

نشكر الله عز و جل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل و أنار لنا الدرب للعلم و المعرفة و نتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان للأستاذة المشرفة **الدكتورة " جلايلة دليلة "** لإشرافها على هذا البحث و على نصائحها و إرشاداتها و صبرها طوال فترة عداد البحث شكرا له وجزاه الله عنا خير الجزاء.

وشكرا مسبقا للجنة المناقشة على سعة صبرهم لقراءة و تقييم هذا البحث شكرا ولكل من ساعدنا بمعلومة, نصيحة, توجيه, أو بكلمة طيبة شكرا لكم.

مقدمة

نظرا للإستخدام الواسع لتكنولوجيات الإعلام والإتصال كأجهزة الآلي والانترنت من قبل الإدارات العمومية والذي سهل عملية التواصل بين هذه الأخيرة والجمهور المستهدف بالخدمة العمومية تبنت الحكومات بوابات إلكترونية خاصة لتسهيل كل الخدمات العمومية وكذلك لترقية أداء المرفق العام ورقمته.

والجزائر استوعبت أهمية التكنولوجيات الحديثة فسعت جاهدة لتبني مفهوم الإدارة الإلكترونية والتي تعرف بأنها إطار " عام ومنظومة تقنية متكاملة تختلف عن الممارسات التقليدية للإدارة العادية إذ أنها تشمل تحولا كبيرا في العمل يشمل الأنشطة الحياتية في الدول من بشرية واجتماعية واقتصادية وإنتاجية للتطوير الداخلي لها ويهدف تقديم خدمات أفضل من تلك التي تؤديها الإدارة التقليدية أصلا" وهذا من خلال إطلاقها لعدة مشاريع في هذا المجال كمشروع الجزائر الإلكترونية الذي يهدف إلى رقمنة العديد من القطاعات والمرافق العمومية، وسنها للعديد من القوانين أهمها القانون رقم 15-03¹.

لجأت العديد من الدول إلى عصنة قطاع العدالة بما يتماشى مع التطور الذي شهدته مختلف المجالات، سعى منها إلى تحسين مستوى أدائها من خلال تقديم خدمات نوعية لمواطنيها من مستخدمي هذا المرفق الحساس، فعملت على إدخال تكنولوجيا تقنيات الإعلام و الإتصال إلى أجهزتها القضائية و من الآليات الذي اعتمدت في ظل رقمنة القضاء ما يعرف بالمحادثة المرئية عن بعد في المحاكم الجزائية، حيث أجازت التشريعات

¹ - القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصنة العدالة، جريدة رسمية عدد 06 صادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

و من بينها التشريع الجزائري إمكانية استخدام هذه التقنية المستحدثة خلال إجراءات التحقيق و المحاكمة، فالمزايا التي تقدمها هذه التقنية لخدمة مرفق قطاع العدالة من أجل التغلب على بعض معوقات حسن سير العدالة .

-الإشكالية:

ما مدى فعالية الضمانات القانونية التي أقرها المشرع الجزائري للمحاكمة الجزائية عن بعد؟

-أهمية الدراسة: تكمن أهمية الموضوع في كونه:

- بيان المقصود بتقنية المحادثة المرئية عن بعد واساسها القانوني.
- التعرف على كيفية استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مراحل المحاكمة.
- ابراز اهمية الاعتماد على تقنية المحادثات عن بعد واستعراض انعكاساتها في المحاكم الجزائية.

- كون اجراءات المحاكمة عن بعد تشكل ضمانا للمتهم باعتبارها قفزة نوعية في مجال إجراءات المحاكمة وما تشكله من تسهيلات في سير الجهاز القضائي.

- معالجة الصعوبات التي تواجه تطبيق هذه التقنية وايجاد حلول لها من الناحية القانونية والمعلوماتية.

-أهداف البحث:

-إبراز أهمية الاعتماد على المحاكمات عن بعد عبر وسائل الإتصال المرئية، مبينا ماهيتها، ونطاق تطبيقها، وأسباب اللجوء إليها.

- ضرورة التمييز بين المحاكمات عن بُعد، وغيرها من المصطلحات القانونية الإلكترونية المشابهة.

- بيان مدى تأثير هذه المحاكمات على ضمانات التقاضي الأساسية.

- تحديد الإطار القانوني لتلك المحاكمات، والذي يجب أن يكون مطابقاً للمبادئ الدستورية المتعلقة بالحق في الدفاع وفي محاكمة عادلة.

- إستخلاص المبادئ القضائية التي إستقر عليها القضاء الدستوري المقارن بشأن ضمانات المحاكمات عن بُعد.

- أسباب اختيار الموضوع:

أ) الأسباب الذاتية :

- الميول الشخصي و الرغبة في القانون الجنائي والعلوم الجنائية.

- أن الموضوع مستحدث فرضه التطور التكنولوجي الحالي وضرورة التكيف مع هذا التطور.

ب) الأسباب الموضوعية :

- إستخدام التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات، بما فيها مرفق العدالة، ومن بين وسائل

هذه التكنولوجيا في مجال التقاضي، "المحاكمات عن بعد عبر وسائل الإتصال المرئية".

- إزداد الحاجة إلى التقنيات الحديثة في التحقيقات الجنائية والمحاكمات خاصة في

الظروف الإستثنائية، كوباء كورونا.

- المنهجية المتبعة:

المنهج الوصفي تم الاعتماد على هذا المنهج الذي يتناسب مع جل الدراسات القانونية والشرعية، لتوضيح بعض المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالموضوع محل الدراسة . كما استعنا بالمنهج التحليلي بين النصوص القانونية الوطنية والدولية الوارد في الاتفاقيات والاعلانات العالمية المتعلقة بالموضوع.

-تقسيم البحث: تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول: ماهية المحاكمة الجزائية عن بعد وأساسها القانوني

الفصل الثاني: الاطار القانوني للمحاكمة الجزائية عن بعد

الفصل الأول: ماهية المحاكمة الجزائية عن بعد وأساسها القانوني

لقد شهدت البشرية مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي، بفضل الثورة العلمية في مجال الاتصالات والمعلوماتية، التي ساهمت في نقل وتطوير الأفكار وتقليص المسافات بين الدول، وقد انعكس هذا التطور ايجابيا على المجال القضائي من خلال إعمال الإجراءات القضائية بشكل سريع، لاسيما ما تعلق منها بإجراءات التحقيق والمحاكمة باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد، التي كرس المشرع الجزائري استعمالها بموجب القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، وهي التقنية الحديثة التي جسدت وفعلت أهمية الحضور الالكتروني، الذي أصبح يغني عن الحضور الفعلي، بالنسبة لبعض الأشخاص حضور التحقيق والمحاكمة.

المبحث الأول: مفهوم المحاكمة الجزائية عن بعد وخصائصها

إن إستعمال التكنولوجيا الرقمية الحديثة في قطاع العدالة أدى الى تطور مرفق القضاء أثناء أداء وظيفته سواء الإدارية أو القضائية بواسطة تقنية المحاكمة عن بعد، حيث تعتمد هذه التقنية على حواسيب ووسائل إتصال جمعت بين المحامي والقاضي والمتهم وكافة أطراف المحاكمة في مرفق القضاء، فتم التحول من الإجراءات المعتمدة كليا على الورق الى إستخدام الوسائل الإلكترونية المستحدثة.

المطلب الأول: مفهوم المحاكمة الجزائية عن بعد واستخداماتها

يعتمد مرفق العدالة كغيره من المرافق العامة للدولة على مختلف التقنيات الحديثة التي تمكنه من أداء مهامه الإدارية والقضائية بشكل أفضل وأسرع، ومن بين هاته التقنيات نجد تقنية المحادثات المرئية أثناء المحاكمات أو بما تعرف بالمحاكمة عن بعد، وهذا بهدف الحصول على أفضل صورة للحماية القضائية إتجاه المواطن.

الفرع الأول: نشأة المحاكمة الجزائية عن بعد وتعريفها

أولا: نشأة المحاكمة الجزائية عن بعد

يعود أساس استخدام تقنية المحادثات المرئية عن بعد في قطاع العدالة على المستوى الدولي، إلى الاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المسائل الجزائية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في 30 نوفمبر 2000، المعدلة للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المنعقدة سنة 1959¹، والتي أقرت استعمال هذه التقنية في التحقيق الجزائي عن بعد، وحصرها في سماع الشهود وتبادل تقارير الخبراء بين الدول المنظمة للاتحاد الأوروبي والمتعاقدة فيما بينها في مجال التعاون القضائي، وجعلت استخدامها في هذا الشأن مرتبطا بحالة الضرورة

¹ اتفاقية المساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الموقعة بتاريخ 29 ماي 2000، والمعتمدة من طرف مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 30 نوفمبر 2000.

عند ثبوت عدم ملائمة أو استحالة انتقال الشاهد أو الخبير إلى الدولة التي تطلب حضوره أمام سلطتها القضائية.

واشترطت هذه الاتفاقية في حالة استجواب المتهم موافقته ووجود اتفاق خاص بين الدولتين مع مراعاة قوانينهما الجزائية الداخلية في استخدام تلك التقنية، كما أقرت الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية واستخدام هذه التقنية بإتاحة الإدلاء بالشهادة على نحو يكفل سلامة الشهود والخبراء والضحايا عن طريق استعمال التكنولوجيات الحديثة التي تضمن سلامتهم، إضافة إلى ذلك فإن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أقر استخدامها في حالات الإدلاء بالشهادة والإفادة الشفوية بواسطة تكنولوجيا العرض المرئي أو المسموع مع مراعاة قواعد الإثبات وحقوق المتهم.¹

وعلى العموم فإن العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمحاكم والقضايا الجنائية قد تبنت استخدام هذه التقنية لما لها من إيجابيات في تسهيل عمليات المحاكمة والتحقيق وسماع الإفادات خاصة إذا تعلق الأمر بالجرائم الدولية، وهو ما اقترح في المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المنعقد في الدوحة سنة 2015² والذي دعا إلى توسيع استخدام أشكال جديدة من التكنولوجيا بما في ذلك المنصات الإلكترونية حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز قدرات تلك الدول الأعضاء على تبادل المعلومات محو مزيدا من التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد والإرهاب.³

¹ أمير فرج يوسف المحاكم الإلكترونية والنقاضي الإلكتروني، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، ط2، 2014، ص255.

² المؤتمر الثالث عشر للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، اعتمد خلال إعلانه بالدوحة في 12-19 أبريل 2015.

³ : أمير فرج يوسف المحاكم الإلكترونية والنقاضي الإلكتروني، المرجع السابق، ص256.

أما على صعيد القوانين الوطنية الداخلية فإن الأساس القانوني موجود في قوانين عدة دول استخدمت هذه التقنية، فقد أقر القانون الإيطالي استعمالها بموجب المرسوم 306 الصادر سنة 1992 المعدل بالقانون رقم 356 لسنة 1992 المتضمن كفاءات استعمال تقنية المحادثات المرئية في التحقيق الجزائي¹، وبموجب هذا القانون أصبح بإمكان الجهات القضائية الإيطالية سماع الشهود ومختلف الإفادات الأخرى المتعلقة بالمتعاونين مع جهاز العدالة شفويا وتلفزيونيا، وهذا لمحاربة عصابات المافيا، وقد صدر هذا القانون لحماية الشهود والمتعاونين من مخاطر الانتقام، وبذلك شكل هذا القانون ضمانا لحماية كل من يساهم في التحقيق الجزائي خاصة باستعمال تقنية المحادثات المرئية.

وقد استخدمت الولايات الأمريكية المتحدة الأمريكية هذه التقنية في الإجراءات القضائية على نطاق واسع، سواء في المجال الدولي عن طريق المساعدة القضائية الدولية، أو في المسائل الجزائية، وما تضمنته الاتفاقات الدولية المبرمة بين الدول مع الولايات الأمريكية المتحدة، بشأن استعمال تلك التقنية في المجال الجزائي أو المجال الداخلي من خلال ما أصدرته معظم الولايات من قوانين داخلية تجيز استعمال تلك التقنية في التحقيق والمحاكمة عن بعد، مراعية في ذلك التقليل من الضغط النفسي والذهني الذي يمكن أن يتعرض له الطفل خلال استدعائه لأداء الشهادة خاصة عند مواجهته بالمتهم أو المجني عليه.²

¹ المرسوم الإيطالي رقم 306 لسنة 1992 المعدل بالقانون رقم 356 لسنة 1992 المتضمن كفاءات استخدام تقنية الفيديو كونفرس في التحقيق الجزائي.

² أحمد عوض بلال، الإجراءات الجنائية المقارنة، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 1999، ص382.

وعموما فقد استخدمت أغلب الدول المتطورة هذه التقنية، من خلال إدراجها في قوانينها الداخلية بعد المصادقة على المعاهدات والمواثيق الدولية التي تقرها، على أن بعض الدول قد اكتفت بتطبيقها على مستوى محلي في بعض الأقاليم فقط وفي قضايا معينة، غالبا ما يكون لها علاقة بمراعاة الحالة النفسية لشريحة الأطفال ولتقادي مواجهتهم بالمتهمين في حال ما إذا أدلو بشهاداتهم أو إفاداتهم حول جريمة أو قضية ما، فيما بقيت دول العالم الثالث بعيدة عن استعمال هذه التقنية بسبب بعدها عن التكنولوجيا وضعف إمكانياتها التقنية وارتفاع تكلفتها في ظل تواضع اقتصاديات تلك الدول، إلا أنه ومع مطلع العشرية الثانية من هذه الألفية، بدأت بعض الدول النامية في استعمال هذه التقنية وأدخلتها تشريعا وعمليا في أنظمتها العدلية ولو بشكل محدود.¹

أما في الجزائر إقرار استعمال هذه التقنية قد تأخر إلى غاية صدور القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة سنة 2015² ، والذي يهدف إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال جملة من الإجراءات من بينها استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية. وهذا يعد امتداد لمصادقة الجزائر بتحفظ - من خلال المرسوم الرئاسي 55-02 الصادر سنة 2002- على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن³، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر سنة 2000 والتي نصت في فحوى موادها على إمكانية استعمال هذه التقنية في مجال مكافحة الجريمة دعما للتعاون الدولي.

¹ أحمد عوض بلال، الإجراءات الجنائية المقارنة، المرجع السابق، ص183.

² القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية عدد 06 صادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

³ المرسوم رئاسي رقم 55-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 المتضمن تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000، جريدة رسمية عدد 09 لسنة 2002.

وقد جرى استعمال هذه التقنية المحادثات المرئية على مستوى مرفق القضاء في بادئ الأمر لعقد الاجتماعات والندوات التكوينية لفائدة العاملين في سلك العدالة، لتستعمل بعد ذلك ولأول مرة في إجراءات التقاضي، حيث تمت أول محاكمة عن بعد باستعمال هذه التقنية بتاريخ 30 سبتمبر 2015 على مستوى محكمة القليعة بولاية تيبازة، وقد أجريت المحاكمة في جلسة علنية بحضور هيئة الدفاع.¹

كما أنها كانت مفتوحة للمواطنين، فيما خصصت قاعة أخرى مجهزة بالوسائل السمعية والبصرية بالمؤسسة العقابية للقليعة، لتبدأ المحاكمة مباشرة بالصوت والصورة على شاشة كبيرة كانت وسط القاعة إلى جانب وجود شاشات أخرى لتقريب الصورة لكل الحضور، حيث ظهرت قاعة الجلسة بالمحكمة واضحة في حضور رئيس الجلسة على مستوى محكمة القليعة، ومن جانب آخر المتهم "ز-ج" في القضية الأولى المتواجد بسجن القليعة حيث تم التأكد من هوية المتهم من طرف القاضي عبر جهاز البصمة الوراثية وموافقته على إجراء المحاكمة بواسطة هذه التقنية لتتواصل إجراءات المحاكمة بشكل عادي. علما أنه قد تم محاكمة شخصين آخرين بنفس المؤسسة العقابية في نفس اليوم بمحكمة القليعة التي جرب بها استعمال هذه التقنية في جلسة محاكمة عن بعد، أملا في تعميمها على باقي المحاكم الأخرى بعض إقرارها قانونيا من طرف المشرع الجزائري.²

ثانيا: تعريف المحاكمة الجزائية عن بعد

إن تقنية المحاكمة عن بعد هي أداة حديثة في الجهاز القضائي تقوم على الإتصال المرئي المسموع أثناء إجراء المحاكمات، لذلك تعددت التعريفات اللغوية بين المعاجم والأراء الفقهية لرجال الفقه والتعريفات القانونية حسب كل تشريع.

¹ أحمد فتحي سرور طارات، الحماية الجنائية لأسرار الأفراد في مواجهة النشر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1991، ص169.

² أحمد فتحي سرور طارات، الحماية الجنائية لأسرار الأفراد في مواجهة النشر، المرجع السابق، ص170.

1- المدلول اللغوي لتقنية المحاكمة عن بعد

يدل مصطلح "المحاكمة" من الجانب اللغوي على المصدر حاكم أي محاكمة المجرم واستجوابه فيما جناه من أعمال جرمية، أما الشق الثاني عن "بعد" فهو مصطلح تقني بالدرجة الأولى ولغويا يعني الإحساس بالأشياء البعيدة بواسطة الأجهزة الحديثة، حيث تعني أيضا من بعيد أو على مسافة في قضية ما .¹

كذلك يعتبر مصطلح المحادثات المرئية ترجمة للمصطلح الغربي Video Conference الذي يعتبر مشتق من اللغتين الفرنسية والإنجليزية، فالشق الأول للكلمة Video يقابلها بالعربية "تلفزيوني" أي كل جهاز أو آلة تقوم بنقل الصورة والصوت للمستقبل بصورة مرئية بصرية بواسطة موجة الإتصال أما الشق الثاني للكلمة Conference تعني تجمع عدد من الأشخاص لإجراء مناقشة متبادلة أو حوار محدد المدة والموضوع.²

2- المدلول الفقهي لتقنية المحاكمة عن بعد

لقد حاول الفقه تعريف تقنية المحاكمة المرئية في عديد من المناسبات فعرّفها جانب من الفقه على أنها : "عملية نقل مستندات التقاضي الالكتروني الى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار الى المتقاضي يفيد علمه بما تم بشأن هذه المستندات".

¹ حازم محمد الشرعة، التقاضي والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، الأردن، 2010، ص122.

² حازم محمد الشرعة، التقاضي والمحاكم الالكترونية، المرجع السابق، ص123.

وقد واجه هذا الإتجاه الفقهي بعض الإنتقادات تمثلت أن التعريف الذي اعتمده يعتبر غير شامل وقاصر فقط على عملية نقل مستندات التقاضي الإلكتروني الى المحكمة المختصة فقط دون مراعاة إجراءات التقاضي الأخرى.¹

كما عرف إتجاه آخر من الفقه تقنية المحاكمة المرئية عن بعد : سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية".

ومن بين الإنتقادات التي واجهها أنه أسهب في بيان مفهوم المحكمة المرئية عن بعد وكان من الأفضل له أنه اختصر بالتعريف ليكون بصورة شاملة وواضحة المعنى. وفي هذا الصدد يمكن تعريف المحاكمة عن بعد بأنها أداة سمعية بصرية تتجسد بين الجهات القضائية صوتا وصورة على اختلاف درجاتها وإختصاصاتها²، وفي الجزائر يتم استعمالها قصرا في المجال الجزائي والمؤسسات العقابية في إطار قانوني وتنظيمي مضبوط.

3- المدلول القانوني لتقنية المحاكمة عن بعد في المواد الجزائية

إن المشرع الجزائري لم يقدم على تعريف تقنية المحادثة المرئية عن بعد بصورة صريحة ومباشرة سواء في القانون رقم 15-03- المتعلق بعصرنة العدالة ولا حتى في الأمر 20-04 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

¹ يوسف عبد الكريم المراغي، جرائم انتهاك أسرار الدفاع عن البلاد، دار النهضة العربية، طبعة أولى، 1998، ص144.

² عبد العزيز بن سعد الغانم، المحاكم الإلكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة، جامعة نايف العربية، دار جامعة نايف للنشر، 2018، ص58.

كما نصت كذلك الفقرة 18 من المادة 46 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية¹ على تعريف تقنية المحاكمة عن بعد : " عندما يتعين سماع أقوال شخص موجود في إقليم دولة طرف، بصفة شاهد أو خبير أمام السلطات القضائية لدولة طرف أخرى يجوز للدولة الطرف الأولى أن تسمح بناء على طلب الدولة الأخرى بعقد جلسة إستماع عن طريق الفيديو إذا لم يكن ممكناً مثول الشخص المعني بنفسه في إقليم الدولة الطرف الطالبة ويجوز للدول الأطراف أن تتفق على أن تتولى إدارة جلسة الإستماع سلطة قضائية تابعة للطرف الطالبة، أما في الأنظمة المقارنة فنجد أن المشرع الفرنسي قد تطرق للمحاكمة عن بعد في المجال الجنائي حيث ذكرت الفقرة 71 من التعليمات 71-706 du code de procédure pénale المعدلة بالتعليمات رقم 1636-2016 أنه يمكن سماع وإستجوابه ومواجهته بأشخاص أشخاص بإستعمال تقنية المحادثة المرئية المسموعة في حالة الضرورة أثناء مرحلة المحاكمة والتحقيق حيث خول لوكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق سواء في التحقيق من الشهود أو المرافعة أو سماع الخبراء أو المواجهة إستعمال هذه التقنية سواء في فرنسا أو بين دول الإتحاد الأوروبي في نطاق المساعدة القضائية للقضايا الجزائية.²

الفرع الثاني: خصائص المحاكمة الجزائية عن بعد

إن كان الوضع الوبائي هو من فرض بقوة هذا النوع من المحاكمات وجعلنا نقيم حوله الدراسات، ونتعمق في بحث مكنوناته الأمر الذي أبرز لنا عديد الخصائص التي قد تجعل منه نظاماً بديلاً على الدوام عن الانعقاد التقليدي للمحاكمة الجنائية، ومن أهم هذه الخصائص أنها تمثل مرحلة للتطور الإجرائي لانعقاد المحاكمات الجنائية الذي استمر في حالة من الجمود لفترة تجاوزت نصف قرن، وتمحور هذا التطور حول امكانية حضور

¹ عبد العزيز بن سعد الغانم، المحاكم الالكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة، المرجع السابق، ص59.

² عبد العزيز بن سعد الغانم، المحاكم الالكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة، المرجع السابق، ص60.

المتهم من خلال الحضور الافتراضي عن بعد، بالاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة بتطبيقاتها المتنوعة، إضافةً إلى إتاحة مكنة تسجيل جلسات المحاكمة بتقنية الفيديو وما قد يشكله ذلك من ضمانات إضافية لتوثيق المحاكمة وتدوينها، خاصةً فيما يتعلق بأقوال المتهم ودفاعه أمامها.¹

فضلاً عن أنها عززت خاصية الإنجاز السريع للمحاكمات دون بطء والتي عادةً ما تخلقه في كثير من الأحيان أسباب خارجة عن إرادة المحكمة، كعدم توافر ضمانات الأمن والسلامة الكافية، أو الخشية من المد الوبائي إلى داخل السجون، أو عدم توافر إمكانيات النقل الآمن للسجين من وإلى مقار المحاكم، فضلاً عن تخفيض تكاليف تلك الرحلة الشاقة، وبذلك الخصائص فإن للمحاكمات الجنائية عن بعد لها انعكاس إيجابي على إدارة المحاكمة الجنائية، ولها غايات سامية.²

وأهداف جمة نذكر منها باختصار الآتي:

أ - سرعة البث في القضايا دون بطءٍ غير مبرر، وهذا الهدف من الأهداف المهمة حينما نرى تكدس أدراج المحاكم بكثير من الملفات، التي تؤجل نظر القضايا فيها لشهور عدة بل لسنوات أحياناً لعدم القدرة على جلب المتهم، في ظروف أمنية وصحية قد تكون الباعث على ذلك، وأحياناً يكون الباعث شخصي أما للتأثير في عدم الفصل في القضية من قبل المتهم الذي يتحين في الفرصة المناسبة لذلك، أو أحياناً يكون من المجني عليه أو المضرور من الجريمة كنوع من الانتقام والإبقاء على المتهم داخل المؤسسة العقابية، إذ أن محاكمتهم

¹ حسينة شرون عتيقة معاوي، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، 2017، ص71.

² حسينة شرون عتيقة معاوي، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، المرجع السابق، ص72.

وانجازها بشكل سريع قد ينال على أثرها ذلك المتهم البراءة أو الإفراج حسب زعم المجني عليه أو المضرور مما يدفع لمماطلة ذلك الأمر.¹

ب- إن المحاكمة الجنائية عن بعد تتحقق بها السلامة الأمنية لموظفي المؤسسات العقابية، والمسؤولين عن عملية نقل المتهمين والسجناء من مقر المحاكم، وكذلك حفظ الأمن الاجتماعي من مخاطر هروب السجناء، أو الاعتداء عليهم بالقتل داخل مقر المحاكم، وهناك العديد من الحالات التي سجلت للحالتين سواء للهروب أو الاعتداء على سجين مما أدى لقتله، وما يتلوا تلك الوقائع من اعتصامات ومطالبات من قبل رجال جهاز الشرطة القضائية من توفير الحماية الكافية لهم وللسجناء، مما يعطل عملية جلب المتهمين في أكثر من مرة لجلسات المحاكمة.²

ج- ومن الأهداف المرصودة للمحاكمات الجنائية عن بعد والتقاضي عن بعد بشكل عام، هو سهولة انعقاد المحاكمة ويسير ذلك الأمر بمجرد تواجد هيئتها، وكذلك إمكانية التغيير السريع لمقرها أثناء وجود ظروف استثنائية أو طارئة، إذ أن الأمر لا يحتاج لانعقاد المحاكمة قاعات كبرى مجهزة بأقفاس اتهام وتدابير أمنية عالية كما هو الحال في المحاكمات التقليدية، إنما يكفي مجرد انعقادها في مكان صغير يتوافر فيه ولو عدد بسيط من المقاعد للحاضرين الموجودين أو الراغبين في الحضور.

د- كما نرى بأن اتباع نظام المحاكمات الجنائية والتقاضي عن بعد بشكل عام، من أهم الحلول المثلى لمواجهة ومجابهة وباء كورونا، لما فيها من ضمان استمرار سير المحاكمات دون وجل أو خوف كبيرين.³

¹ كريمة تاجر ، الاقتناع الشخصي للقاضي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2020، ص 65.

² كريمة تاجر ، الاقتناع الشخصي للقاضي الجزائري، المرجع السابق، ص 66.

³ كريمة تاجر ، الاقتناع الشخصي للقاضي الجزائري، المرجع السابق، ص 67.

الفرع الثالث: استخدام تقنية المحادثة المرئية في الدعوى الجزائية

تمتاز الدعوى الجزائية بإتباع إجراءات محددة وفقا لأساليب تتيح للقضاء سواء قضاء التحقيق أو قضاء الحكم - القيام بمهمته بالشكل الذي يؤدي الى الكشف عن الحقيقة وتوقيع العقاب في اطار الشرعية الإجرائية واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد وان كان يحقق أهم مبادئ المحاكمة العادلة في شكلها الظاهري، إلا ان ممارسة الدعوى الجزائية بصورتها العادية بشكل فعلي ومباشر - له مميزاته وأثره على مجريات الدعوى.¹

تمتاز المحكمة منذ القدم بوحدة المكان وتقييد معالمها، فهو مكان تعقد فيه الجلسات، له مكانته وقديسيته وكأنها منعزلة عن العالم، أي أنك بدخولك الى العدالة، عليك ان تتخلى عن ممارساتك اليومية في حياتك وان تخضع لقواعد التي تتطلبها العدالة التي لها خصوصيتها وقديسيته وهيبتها بعيدا عن العاطفة أو أي شئ يمكن أن يؤثر في سيرها، غير أن استخدام تقنية المحادثة المرئية لا يتم عزل الشخص عن حياته سواء كان عاديا مثل ضحية أو شاهد أو خبير ، أو متهم متواجد بمؤسسة عقابية، ما يجعل الافراد لا يشعرون بتلك الهيبة والقديسية التي تتميز بها المحكمة كما لو كانوا فعلا متواجدون بها .²

ولا تحقق تقنية المحادثة المرئية عن بعد مبدأ الشفافية بصورته المطلقة مع الحضور الالكتروني كون هذا المبدأ يفترض الحضور الفعلي للأطراف أمام القاضي بقاعة جلسات المحكمة اين يقوم القاضي من خلال اجراءات التحقيق الشفوية بمواجهة الخصوم وسماع الشهود لإثبات التهمة او نفيها والخروج عن هذا الاصل لا يكون إلا في الحالات الاستثنائية، وكما سبق وأشرنا فإن للمحكمة قديسيته وهيبتها ووجود الأطراف في أماكن بعيدة عن المكان الفعلي لإجراءات المحاكمة يفقدها هذه الصفة، ويترتب عن ذلك عدم قدرة القاضي التمعن

¹ لبنى سريكت ، ضمانات المتهم أمام قاضي التحقيق، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، تخصص قانون

جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، الجزائر ، 2013، ص136.

² لبنى سريكت ، ضمانات المتهم أمام قاضي التحقيق، المرجع السابق، ص137.

في أقوال المتحدث، كما أن الطرف الذي يكون في مكان بعيد عن مكان اجراءات المحاكمة الفعلي لا يكون له نفس الشعور والتصرف كما لو كان فعلا في المحكمة أمام القاضي، ما يعطيه مجال زمني للتفكير والإجابة بما يخالف الوقائع الصحيحة، ايضا يمكن لأي طرف التحجج بانقطاع الصوت او عدم السماع بحجة وجود عطب تقني.¹

تعتبر مرحلة المحاكمة مرحلة بالغة الاهمية في سير اجراءات الدعوى فمن خلالها يتقرر مصير المتهم اما بالإدانة او البراءة، حيث أن ما يحدث في المحاكمة الشفوية هو أمر حاسم، وفي بعض الأحيان يؤثر بشكل كبير في قرار القاضي، فتقنية المحادثة المرئية تتم وفق الاجراءات المنصوص عليها في الظروف العادية مع تغيير عميق في المفاهيم، وهو ما يؤثر على عدالة الإجراءات، فليس من الضروري التأكيد على انه خلال جلسة الاستماع الشفوية وفق لطريقة التقليدية، تعتبر نغمة الصوت ولغة الجسد والمظهر والمواقف كلها مهمة، غير ان استخدام تقنية المحادثة المرئية تؤثر بالضرورة على هذه المعايير والتي ينظر اليها بشكل مختلف من قبل الحاضرين في الجلسة، وبصفة خاصة من قبل القاضي.² كما أن ضعف تدفق الانترنت يؤثر على سير المحاكمات وهذا بسبب الانقطاعات المتكررة مما يؤثر على السير الحسن للإجراءات، ويشتت تركيز القضاة والمحامين لاسيما في جلسة المحاكمة التي تستلزم استحضار قناعة القاضي.³

ومن بين الملاحظات التي عبر عليها بعض المحتجين والتي تضاف الى ملاحظات القانونيين والمختصين، فأن الصوت و الصورة التي تم تلقيهم كانا معيبان كما انه من

¹ إسماعيل ذباح ، تقنية المحادثات المرئية عن بعد في قطاع العدالة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، قانون عام، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريش، الجزائر، 2018، ص74.

² إسماعيل ذباح ، تقنية المحادثات المرئية عن بعد في قطاع العدالة بالجزائر، المرجع السابق، ص75.

³ أمينة بوشاري، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر (عرض تجربة مرفق العدالة 2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03 المجلد 06 ، العدد 11 جانفي 2018، ص16.

الصعب جدا تكوين لمحة عامة عن القضاة وتعابير وجوههم غياب التواصل البصري المباشر - وأن الصوت كان غير طبيعي، اضافة الى وجود تقطعات في الصوت والصورة. من أحكام استعمال تقنية المحاكمة المرئية في الإجراءات الجزائية أدرك المشرع الجزائري أهمية مواكبة التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم خاصة المجال القضائي، فسعى إلى إدماج وسائل التكنولوجيا الحديثة ضمن قطاع العدالة، وكان أبرز هذه الوسائل تقنية المحاكمة المرئية وتكمن أهمية هذا الإجراء عندما يتم اعتماده في مرحلة التحقيق التي تتطلب الدقة في الإجراءات ومن أجل ضمان حقوق جميع الأطراف والحفاظ على توازن العدالة على المشرع على وضع إطار قانوني ينظم استخدام تقنية المحاكمة المرئية من خلال تحديد الشروط التي يجب توافرها للجوء إلى هذه التقنية وكذلك وضع ضوابط للإجراءات تطبيقها، وتجدر الإشارة إلى أن المحاكمة تعد من أبرز المراحل التي تأثرت إيجابياً بهذا التحديث نظراً لما توفره هذه التقنية من مرونة وسرعة في إنجاز القضايا دون المساس بمبادئ العدالة وحقوق المتقاضين¹.

المطلب الثاني: شروط المحاكمة الجزائية عن بعد وأساسها القانوني

الفرع الأول: شروط المحاكمة الجزائية عن بعد

جاء ادراج استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد بتقرير اللجوء اليها وفقا لحالات محددة نص عليها القانون على الرغم من ان السلطات العليا في البلاد تبتغي تعميم هذه التقنية مستقبلا لتكون ذات وجود أكبر في مختلف الاجراءات الجزائية غير ان اللجوء الى استعمال هذه التقنية التكنولوجية في الاتصال المرئي مقيد بحالات معينة جاء بها الأمر

¹ أمينة بوشاري، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر (عرض تجربة مرفق العدالة 2017)، المرجع السابق،

04-20 تكملة للقانون رقم 15-03 ومنه يمكن تقسيم شروط تقنية المحاكمة المرئية عن

بعد الى شروط موضوعية وشروط التقنية وشروط اجرائية¹

أولاً: الشروط الموضوعية التقنية المحادثة المرئية عن بعد

1-**حسن سير العدالة :** إن أهم شرط للجوء لهذه التقنية هو الحفاظ على حسن سير العدالة لم يتحقق خلال جائحة كورونا والتي عرقلت انعقاد المحاكمات الحضورية مما ادى الى المساس بحقوق المحبوسين, وعليه كان من الضروري الحفاظ على استقرار الأوضاع والمعاملات من خلال الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 دون توقيف العمل القضائي وعلى الرغم من ان وجود حد ادنى من العمل خاصة بالنسبة للقضايا الموقفين مؤقتاً وذلك بالنظر لحساسية قضاياهم وارتباطها بأجال حبس محدد قانوناً لا يجوز خرقها تحت طائلة العقاب بجرم الحبس التعفسي.

2-**الحفاظ على الأمن والصحة العمومية:** نظراً لجائحة كوفيد 19 التي عصفت بالعالم وشلّت حركة جميع مجالات ومناحي الحياة ارتأى المشرع الجزائري اضافة هذه الحالة ضمن حالات دواعي استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد وهي الحالة التي لم يكن منصوص عليها ضمن القانون 15 - 03 المتعلق بعصرنة العدالة .

وتعتبر هذه الحالة من اهم الحالات التي دفعت المشرع للتعيين نظام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد لتماشي مع الظروف الصحية ومسايرة متطلبات الجائحة .

3-**احترام مبدأ الأجل المعقولة :** اي سرعة الفصل في الدعوى وهو احد الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.

ويعبر هذا المبدأ عن المدة التي تحتاجها الدعوى للفصل دون تسرع يخل بالحقوق او تأخير يمس بأصل البراءة بلا مبرر, فالدعوى يجب أن تبدأ وتنتهي في غضون مدة

¹ الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

معقولة مع ضرورة احترام الموازنة بين حق المتهم في تحضير دفاعه وضرورة اصدار الحكم دون اي تأخير لا مبرر له طيلة المرحلة الاجرائية انطلاقا من التحري والتحقيق الى غاية صدور حكم نهائي في القضية.¹

وتأسيسا على التقارير الدولية والوطنية التي تهتم بالشأن القضائي فان القضاء التقليدي يشهد ضعف في الفعالية، وعجز عن مسايرة الركب المعقد والمتجدد للحياة الاقتصادية والاجتماعية والذي نتج عنه في معالجة واصدار الاحكام والقرارات القضائية، وهذا ما يؤدي بالضرورة للاختناق القضائي.²

ومنه فليجاء المشرع الجزائري لتشريع استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد هدفه التسريع من وتيرة وعمل السلك القضائي ومواكبة عصرنة العدالة والقضاء على الاختناق القضائي.³

4-احترام الحقوق المنصوص عليها بقانون الاجراءات الجزائية:

ان أهم ما يجب توفره عند تطبيق هذه التقنية هو ضمانات المحاكمة العادلة والتي يكرسها قانون الاجراءات الجزائية وذلك من خلال احترام الحقوق والحريات المكفولة قانونا للمتهم وأهمها الحق في الدفاع وهو حق دستوري لكل فرد بالإضافة الى مبدأ الوجاهية وغيرهم.

¹ طلال حديدي، السرعة في الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ، 2012، ص149.

² طلال حديدي، السرعة في الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص150.

³ ماجد بن بندر الدويش مبدأ المحاكمة السريعة في النظام السعودي، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة نايف للعلم الأمنية قسم العلوم الاجتماعية، الرياض المملكة السعودية، 2010، ص119.

ثانيا : الشروط التقنية لتقنية المحادثة المرئية عن بعد

لاستعمال تقنية المحاكمة المرئية عن بعد يجب ان تتوفر العديد من المبررات المرتبطة بالشق التقني والتي ندرجها في ما يلي :

1-السرية التامة: بحيث يجب ان تضمن الوسيلة المستعملة سرية الاتصال وامانته وهو ما يعني استبعاد اجرائها عبر وسائل التواصل الاجتماعي او عبر الشبكات غير محمية, فهي تتم عبر شبكة اتصال خاصة تم استحداثها في قطاع العدالة تسمى الشبكة القطاعية لوزارة العدل وتضمن الاتصال الالكتروني والتبادل الفوري والمؤمن للمعلومات بين مختلف مصالح القطاع وفقا نظام الانترنت, حيث يتم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية ببعضها البعض بما فيها المحكمة العليا ومجلس الدولة¹.

2-التقاط عرض كامل وواضح لمجريات المحاكمة: أهم شروط التقنية لاجراء المحاكمة المرئية هو ان تتم كافة اطوار المحاكمة و مجرياتها بوضوح وسلاسة وان يكون الصوت والصورة واضحين ومعبرين عن التصريح والانفعالات بين كافة أطراف المحاكمة الجزائية, والا اعتبرت محاكمة شكلية لا ترقى لتجسيد القضاء العصري.²

3-تسجيل التصريحات على دعامة الكترونية و ارفاقها بملف الاجراءات:

يجب ان يتم تسجيل تصريحات وكافه اطوار المحاكمة التي تتم وفق تقنية المحادثة المرئية عن بعد وذلك على دعامة او قرص مضغوط يضمن سلامتها, ويتم ارفاقها بملف الاجراءات ويتم تدوين تصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف أمين الضبط.³

¹ علي عزيز سردار، ضمانات المتهم أثناء الاستجواب المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص104.

² عبد المنعم سالم، الحماية الجنائية لأصل البراءة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2006، ص274.

³ عبد المنعم سالم، الحماية الجنائية لأصل البراءة، المرجع السابق، ص275.

ثالثا : الشروط الاجرائية لتقنية المحادثة المرئية عن بعد

تنص المادة 441 مكرر 7 من الأمر 04-20-1¹ "يمكن جهات الحكم ان تلجا للاستعمال المحادثة المرئية عن بعد من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم او دفاعهم في استجواب او سماع شخص أو في اجراءات المواجهة بين الاشخاص."

ومنه تقنية المحادثة المرئية عن بعد يمكن ان تتم عن طريق:

1- استعمالها من طرف جهات الحكم من تلقاء نفسها : في هذه الحالة تستطلع راي النيابة العامة باقي الخصوم علما بذلك فإذا اعترضت النيابة العامة أو قدم أحد الخصوم او دفاعه او المتهم الموقوف او دفاعه وجوبا لتبرير نقضه و الامثال لهذا الاجراء ورأت جهة الحكم عدم جدية هذا الاعتراض او هذه الدفع فإنها تصدر قرارا غير قابل لأي طعن بإستمرار المحاكمة وفق هذا الاجراء.²

2- بناءا على طلب احد الخصوم أو دفاعهم : اذا طلب احد الاطراف او دفاعه من الجهة القضائية استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد يجب أن يبين في الطلب الرد عليه بالقبول او الرفض بعد استطلاع رأي باقي الاطراف ودفاعهم والنيابة العامة غير انه يجوز لها مراجعة قرارها اذا ظهرت ظروف جديدة بعد تقديم طلب.

3- بناءا على طلب النيابة العامة : في جميع الحالات السابقة اذا تقرر اجراء باستعمال هذه التقنية فإن امين ضبط المؤسسة العقابية يحزر محضرا عن سير عملية استعمال هذه التقنية الى الجهة القضائية المختصة لإلحاقه بملف الإجراءات.

¹ المادة 441 مكرر 07 من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² عبد الله أحمد هلال، حقوق الدفاع في مرحلة ما قبل المحاكمة بين النمط المثالي والنمط الواقعي، دار النهضة العربية مصر، 2000، ص336.

وفي حالة رفض المتهم الاجابة او قرار التخلف عن الحضور فانه يطبق احكام المادة 347 من قانون الإجراءات الجزائية¹ في فقرتها التالية والتي تنص على يكون الحكم حضوري على المتهم الطليق الذي رغم حضوره بالجلسة يرفض الاجابة او يقرر التخلف عن الحضور.

الفرع الثاني: الأساس القانوني للمحاكمة الجزائية عن بعد

تعتبر تقنية المحاكمة المرئية تقدماً هاماً في القانون، تستخدم في إجراءات المحاكمة والتحقيق القضائي، باستخدام الوسائل الالكترونية لتحقيق الحضور، تبرز هذه التقنية اختلافاً واضحاً عن المصطلحات المشابهة وتعزز من كفاءة وفعالية الإجراءات القانونية.²

أولاً: الأساس القانوني في الإتفاقيات الدولية والإقليمية

كان لهذه الإتفاقيات دور كبير في التعاون بين الدول لأجل المساعدات القضائية فيما بينهم، وهذا ما سنلاحظ في الدراسات التالية:³

البند الأول: أهم الإتفاقيات الدولية للمحاكمة المرئية

من بين أهم الإتفاقيات الدولية التي أجازت استعمال تقنية المحاكمة المرئية الإتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المسائل الجزائية التي تبناها الاتحاد الأوروبي في 30 نوفمبر 2000، وجاء البروتوكول الإضافي الثاني لهذه الإتفاقية الذي يعتبر من أهم المواثيق التي أقرت موضوع المحاكمة، ثم التوقيع عليها في ستراسبورغ في 2001، ودخلت حيز النفاذ في 08 نوفمبر 2001، هدفه تعزيز وسائل وآليات التعاون القضائي بين الدول

¹ المادة 347 من الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² عبد الحميد عمارة ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي في الشريعة الإسلامية والتشريع الجنائي الجزائري دراسة مقارنة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص134.

³ عبد الحميد عمارة ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي في الشريعة الإسلامية والتشريع الجنائي الجزائري دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص135.

الأوروبية من خلال توظيف الوسائل والإمكانيات التكنولوجية الحديثة، والاستفادة منها في البحث والتحقيق الجنائي لضمان الفعالية والسرعة بما لا يتعارض مع سيادة القانون وحقوق الإنسان، ثم إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية التي تم اعتمادها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 الصادرة في 15 نوفمبر 2000 في الدورة الخامسة والخمسين، من بين ضوابطها وشروطها حصر استعمال تقنية التقاضي في سماع الخبراء والشهود من أقاليم مختلفة عدم تعارض هذه التقنية مع قانون الدولة المطلوب منها التنفيذ وتوافر الإمكانيات والوسائل التي تساعد الدولة المعنية بالتنفيذ.¹

البند الثاني: الإتفاقيات الإقليمية للمحاكمة المرئية

تهدف الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لسنة 2010 إلى توطيد التعاون العربي لمكافحة ومنع الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وتوسيع نطاق وسائل وآليات التعاون القضائي بين أفرادها من خلال الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة بما فيها تقنية المحاكمة المرئية في البحث والتحقيق الجنائي على نحو يكفل فاعلية وسرعة هذا التعاون ولا يتعارض مع سيادة القانون وحقوق الإنسان أما الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد سنة 2010 اشترطت ضرورة توفير الدولة الطرف للحماية اللازمة للشهود والمبلغين والضحايا والخبراء الذين يدلون بشهادة ترتبط بأفعال تبرمها الإتفاقية، وتشمل هذه الحماية الأقارب والأشخاص، وتكون هذه الحماية على نحو يكفل سلامتهم من أي انتقام محتمل ضدهم.²

¹ عمر السعيد رمضان المبادئ العامة في الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص441.

² عمر السعيد رمضان المبادئ العامة في الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص442.

ثانيا: الأساس القانوني للمحاكمة المرئية في القوانين الوطنية

أبدى القانون الجزائري وجهة نظر مؤيد لباقي الإتفاقيات حول موضوع تقنية المحاكمة المرئية من بينها القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة.

ومن أهم القوانين التي أقرت استخدام هذه التقنية في الجزائر القانون رقم 03-15 الذي ينص على أنه يمكن سماع الأطراف واستجوابهم عن طريق المحاكمة المرئية، مع احترام القواعد والحقوق المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، ووجوب ضمان وسيلة الإتصال المستعملة السرية وأمانة الإرسال مع سلامة تسجيل التصريحات، وترفق بملف الإجراءات مع تدوينها كاملاً وحرفياً على محضر يوقع من طرف أمين الضبط والقاضي المكلف بالملف، كما يمكن لقاضي التحقيق أن يستخدم المحاكمة المرئية في سماع أو استجواب شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أفراد.¹

ويتم ذلك باستعمال آلية المحاكمة المرئية بأقرب مقر للمحكمة من مكان إقامة الشخص المطلوب، وتلقى تصريحاته بحضور أمين الضبط ووكيل الجمهورية لتحقق هذا الأخير من هوية الشخص الذي يتم سماعه، وإذا كان محبوساً تتم محاكمته من المؤسسة العقابية التي يتواجد بها المحبوس، فإجراء المحاكمة المرئية يتيح النظر في الدعاوى القضائية في وقتها دون التقيد بمكان وجود الشهود أو المتهم، وهذا ما يسمح بتمكين الأشخاص من الوصول إلى العدالة وحماية جهازها من الاختناق .²

¹ عبد الحميد عمارة ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي في الشريعة الإسلامية والتشريع الجنائي الجزائري دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص136.

² عبد الحميد عمارة ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي في الشريعة الإسلامية والتشريع الجنائي الجزائري دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص137.

وقد صادقت الجزائر على المرسوم الرئاسي رقم 02-55 بتاريخ 05 فبراير 2002 المتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000 التي نصت المادة 18¹ منها على أنه: يجوز للدولة الطرف الأولى أن تسمح بناء على طلب الدولة الأخرى بعقد جلسة اجتماع عن طريق الفيديو عند وجوب سماع أقوال شخص موجود في إقليم دولة، بصفته خبير أو شاهد أمام السلطات القضائية لدولة طرف آخر، ويكون ذلك متفقا للمبادئ الأساسية للقانون الداخلي، وذلك بمثل الشخص المعني بنفسه في إقليم الدولة الطرف الطالبة، كما نصت المادة 24 الفقرة 2² على حماية الشهود من خلال منحهم فرصة للإدلاء بشهادتهم والمادة 36 من نفس الاتفاقية³ أتاحت الإدلاء بالشهادة على نحو يكفل سلامة الخبراء والشهود والضحايا مع إباحة استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال.

الفرع الثالث: نطاق استخدام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد

حدد المشرع الجزائري بموجب المادة 32 من الأمر 20-04⁴ نطاق استخدام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد من حيث الأشخاص وكذا من حيث الموضوع كما يلي:

¹ المادة 18 من المرسوم رئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فبراير 2002 المتضمن تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000، جريدة رسمية عدد 09 لسنة 2002.

² المادة 24 فقرة أ من المرسوم رئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فبراير 2002 المتضمن تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000، جريدة رسمية عدد 09 لسنة 2002.

³ المادة 36 من المرسوم رئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فبراير 2002 المتضمن تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000، جريدة رسمية عدد 09 لسنة 2002.

⁴ المادة 32 من الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

أولاً: النطاق الشخصي

نقصد بالنطاق الشخصي في هذا المقام الأشخاص الذين يمكن التعامل معهم بتقنية المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الإجرائي الجزائري.

وبحسب نص المادة 441 مكرر 1¹ فإنه يمكن استجواب المتهم غير المحبوس أو سماعه أو إجراء مواجهة بينه وبين غيره، وكذلك إذا تعلق الأمر بسماع الأطراف والشهود والخبراء والمترجمين كما أجاز المشرع لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في حالتين:

- المشتبه فيه الموقوف في حالة تمديد التوقيف للنظر.
- المتهم الذي تم القبض عليه خارج دائرة اختصاص قاضي التحقيق الذي أصدر الأمر بالقبض.²

ويتجلى بوضوح مما سبق أن المشرع الجزائري لما استجاب لضرورة توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة لم يجعل ذلك بديلاً عن الإجراءات التقليدية بصورة مطلقة، بل حددا نطاقاً شخصياً ضيقاً لا يمكن تجاوزه، وهذا حرصاً منه على احترام حقوق المتهم وفي مقدمتها قرينة البراءة، وهو حجر الزاوية في متطلبات المحاكمة العادلة.

ثانياً : النطاق الموضوعي

نقصد بالنطاق الموضوعي في هذا المقام مجال استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الإجرائي الجزائري.

¹ المادة 441 مكرر 1 من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² محمد مرزوق، الحق في المحاكمة العادلة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص128.

وعليه أجاز المشرع الجزائري استخدام المحادثة المرئية عن بعد في إجراءات محددة جاءت على سبيل الحصر وهي: الاستجواب أو سماع شخص وكذا في إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها (المادة 441 مكرر)¹، كما أجاز المشرع الجزائري لقاضي الحكم استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد عند النطق بالحكم المادة 441 مكرر (10)²، وهو ما يعني من الناحية الواقعية بقاء تقنية المحادثة المرئية عن بعد مجرد إجراء احتياطي يمكن اللجوء إليه من طرف القائمين على تسيير الإجراءات الجزائية بطريقة جوازية وذلك على الرغم من قيام المشرع الجزائري بتوسيع نطاق هذه التقنية لتشمل جميع القضايا بما في ذلك الجنايات بعدما كان مقتصرًا على قضايا الجرح فقط.

المبحث الثاني: أحكام تجسيد المحاكمة الجزائية عن بعد ووسائلها

كان من الطبيعي أن يتأثر قطاع العدالة الجنائية مثله مثل باقي القطاعات بالتطور التكنولوجي الذي شهده العام بأسره، حيث أدى إدخال التقنيات الحديثة كوسائل الاتصال السمعية والبصرية في هذا المجال إلى تعديل نمط إجراءات الدعوى بشكل عام، ومغاير تماما للطريقة التقليدية التي كانت سائدة في المنظومة القضائية خاصة من حيث طريقة سير إجراءات الدعوى، وباعتبار أن تقنية المحادثة المرئية من أهم الوسائل التي تجسد فكرة المحكمة الإلكترونية.

¹ المادة 441 مكرر من الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² المادة 441 مكرر 10 م الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

المطلب الأول: مبررات وأليات تطبيق تقنية المحاكمة المرئية عن بعد

إن ظهور المحاكمة المرئية لم يكن وليد الصدفة بل هو إجراء الهدف منه تحسين وتطوير وعصرنة العمل القضائي، ولا يتم هذا الإجراء إلا في إطار قانوني محدد يضمن السلامة العملية من جهة وحقوق المتقاضين من جهة أخرى، وهذا ما تضمنته المادة 441 مكرر 01 من الأمر رقم 20-104¹ التي نصت على: يمكن للجهات القضائية لمقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الأمن والصحة العمومية، أو أثناء الكوارث الطبيعية أو لدواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية مع احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

الفرع الأول: مبررات المحاكمة الجزائية عن بعد

يعتبر ضمان سرعة في إجراءات جزائية من شأنه ضمان الفصل في القضايا في وقت قصير ليس فيه إضرار بمصالح أطراف الدعوى، كما سعت الجزائر إلى عصرنة وتطوير المرافق العمومية بشكل عام ومرفق العدالة بشكل خاص.²

أولاً: سرعة الإجراءات

إن توجه غالبية التشريعات الجنائية لتكريس السرعة في الإجراءات أمر ضروري في عصرنا هذا، والذي يطلق عليه عصر السرعة من جهة، ومن جهة أخرى لما تحققه من مصالح تعود بالفائدة على المجتمع والمتهم والضحية وكذا تجنب طول وتعقيد الإجراءات لتخفيف العبء على القضاء لهذا سيتم التطرق إلى تعريف وأهمية سرعة الإجراءات وكذا نطاق تطبيقها بنوع من التفصيل كما يلي:³

¹ المادة 441 مكرر 01 من الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² محمد محمدي، ضمانات المتهم أثناء التحقيق، دار الهدى الجزء الثالث، الطبعة الأولى، الجزائر 1992، ص 183.

³ محمد محمدي، ضمانات المتهم أثناء التحقيق، المرجع السابق، ص 184.

1-تعريف سرعة الإجراءات

لا توجد تعاريف متوحدة وواضحة للسرعة في الإجراءات، بالرغم من النص عليها في غالبية الإتفاقيات سواء الدولية أو الإقليمية، وحتى في القوانين التشريعية، غير أنه نجد بعض المحاولات الفقهية لتعريف السرعة في الإجراءات، فمنهم من يرى بأنه: "ضرورة أن يتم إنهاء الإجراءات التي تتخذ في شأن الجرائم في أسرع وقت ممكن وذلك دون الإخلال بالضمانات الجوهرية الراسخة في التشريعات الجنائية المعاصرة والمقررة لضمان احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية".

ويرى البعض الآخر بأنها : "الاختصار والإسراع فيها عن طريق التبسيط كلما اقتضى الأمر ذلك، بغية تجنب الإجراءات المعقدة والطويلة المطلوبة في الحالات العادية، حتى يتسنى الفصل في الدعوى العمومية وإصدار الأحكام بسرعة ودون تأخير، فالتسيير يهدف للوصول إلى غاية محددة وهي السرعة في الإجراءات الجزائية، نظرا لما تحققه من أغراض نفعية للمتهم والمجني عليه"¹.

ومن بين هذه التعاريف الواردة في هذا السياق كذلك نجد أن السرعة في الإجراءات الجزائية هي تلك المدة التي تحتاجها الدعوى الجنائية للفصل دون تسرع، بخل بالحقوق أو تأخير بأصل البراءة دون مبرر، فالإجراءات الجنائية يجب أن تبدأ وتنتهي في غضون مدة معقولة مع ضرورة احترام التوازن بين حق المتهم لتحضير دفاعه، وضرورة إصدار الحكم دون تأخير لا مبرر له طيلة المراحل الإجرائية، انطلاقا من التحري والتحقيق إلى غاية صدور حكم نهائي في القضية.²

¹ عويس دياب، الحماية الجنائية لسرية التحقيق الابتدائي، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر ، 1999، ص157.

² عويس دياب، الحماية الجنائية لسرية التحقيق الابتدائي، المرجع السابق، ص158.

2- أهمية سرعة الإجراءات

إن اتجاه أغلب التشريعات نص على ضرورة السرعة في الإجراءات، راجع إلى الفوائد والمصالح التي تحققها، فهي تسعى في المقام الأول لتخفيف العبء عن القضاء الذي أضى يشهد ارتفاع مخيفا في عدد القضايا المعروضة عليه، كما أنه متى احترمت سرعة الإجراءات حقوق المتهم والمبادئ العالمية المقررة لحماية حقوق الإنسان، فإنها تكون بذلك قد حققت مصالح متعددة وبالغة الأهمية تعود على المتهم والضحية، وعلى المجتمع خصوصا، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يأتي:¹

أ- سرعة الإجراءات الجزائية واستقرار المجتمع

كما هو معلوم فالعقوبة تهدف إلى تحقيق ثلاثة أغراض تتمثل في الردع العام، الردع الخاص، أو الوصول إلى العدالة، وحتى تتحقق العقوبة غايتها النهائية في مكافحة الإجرام على النحو الذي تقتضيه مصلحة المجتمع، يتوجب الأمر الجمع بين الأغراض الثلاثة، فسرعة الإجراءات تحقق مصلحة المجتمع من زاويتين الأولى ضمان فعالية دور العقوبة في تخفيف أغراضها، والثانية تحقيق مصلحة المجتمع في كشف الحقيقة وحسن سير العدالة، فبالنسبة للردع بشقيه العام والخاص يتحققان متى توقف المجرم عن ارتكابها، وعلى ذلك فإن توقيع العقوبة على الجاني دون إفراط في القسوة، يكون وقوعها أحسن في مكافحة الإجرام.

فالسرية في الإجراءات تساهم بدور كبير في إنجاح العقوبة وتحقيق أغراضها، كون أن الرأي العام يتطلب سرعة توقيع العقوبة المناسبة.

¹ سليمة بولطيق، ضمانات المتهم في محاكمة عادلة في المواثيق الدولية والتشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم القانونية، الجزائر، 2015، ص111.

كما أن السرعة في الإجراءات في توقيع العقوبة على المجرم في وقت قصير من ارتكاب الجريمة يحقق العدالة، كما يعيد التوازن داخل المجتمع الذي كان قد أخل به المجرم جراء ارتكابه للجريمة، فالمصلحة العامة تتحقق بتوقيع العقوبة على المتهم بسرعة، فتبرز الارتباط بين الجريمة والعقوبة المحكم بها.¹

ب- سرعة الإجراءات تكريس لحق المتهم في محاكمة عادلة:

إن البطء في الإجراءات من شأنه المساس بحرية المتهم وحقوقه، وذلك لوضعه موضع الاتهام وإخراجه من أصله البريء، فسرعة الإجراءات تحمي بنسبة أكبر مصلحة المتهم وذلك بوضع حد للآلام التي يتعرض لها بسبب وضعية موضع الاتهام مما يمس بشرفه واعتباره أمام الناس، وخاصة في ضوء موضع الاتهام مما يمس بشرفه واعتباره أمام الناس، وخاصة في ضوء علنية المحاكمة، لما يلحق بهم من آلام نفسية وكذا بأسرته. فسرعة الإجراءات تحقق مصلحة المتهم سواء كان الحكم بالبراءة أو الإدانة فمتى كان الحكم بالبراءة الذي يتمتع به المتهم، وكذا الحد من الضرر الذي يصيبه جراء رفع الدعوى عليه بشكل يمس بمكانته في المجتمع، كما تنتهي حالة القلق وعدم الأمن التي يعاني منها المتهم جراء المتابعة كما أنها تدعم حق الدفاع خاصة إذا كانت أدلة النفي قابلة للتلاشي والتلف جراء بطء الإجراءات.²

¹ سليمة بولطيق، ضمانات المتهم في محاكمة عادلة في المواثيق الدولية والتشريع الجزائري، المرجع السابق، ص112.

² عقاب لزرق، السرعة في تفعيل الإجراءات الجزائية ودورها في حماية الحريات العامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014، ص108.

أما في حالة الحكم بالإدانة فإن سرعة الإجراءات تدعم غرض العقوبة في الإصلاح من جهة، ومن جهة أخرى تكون قد حددت مصير المتهم في مدة قصيرة ومعقولة بتوقيع الجزاء عليه في أسرع وقت ممكن في حالة بثبوت إدانته فينتقل العقوبة ويعتبرها تكفيرا عن خطئه مما يسهل خضوعه إراديا لبرامج الإصلاح وإعادة التأهيل في المجتمع.¹

فحماية مصالح المتهم تحقق في ذات الوقت مصلحة عامة، تتمثل أساسا في كشف الحقيقة واستضاء حق المجتمع في العقاب ممن تعدى على المصالح التي يحميها القانون، كما أن المتهم الذي يحبس احتياطيا على ذمة القضية لمدة طويلة دون أن تتم إحالته للمحاكمة بسبب استمرار التحقيقات سيشره حتما بأن العدالة بطيئة وبالتالي مساس بحقوق المتهم وكذا بحياته الشخصية.²

ج- سرعة الإجراءات وحقوق الضحية

يعرف الضحية على أنه كل شخص كان عرضة لضرر سواء ضرر جسدي معنوي أو خسارة مادية أو انتهاك لأحد حقوقه الأساسية والناجم مباشرة عن الجريمة.

من خلال هذا التعريف يتضح بأنه لا يكفي لاعتبار الشخص مجنيا عليه بأن يكون قد أصابه ضرر مباشر من ارتكاب الجريمة، وإنما يجب أن يتخذ هذا الضرر صورة النتيجة الإجرامية فالسرعة في الإجراءات تحقق مصلحة الضحية من عدة نواحي، إذ تتيح له الحصول على حقه في التعويض عن الضرر الناجم عن الجريمة بسرعة خاصة، وأنه يمكنه رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي تبعا للدعوى العمومية هذا من جهة، ومن جهة

¹ عقاب لزرق، السرعة في تفعيل الإجراءات الجزائية ودورها في حماية الحريات العامة، المرجع السابق، ص109.

² أمير بوساحية وفاء شنانلية، مستقبل تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في ضوء الأمر رقم 04-20، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 58، عدد 02، الجزائر، 2021، ص197.

أخرى فمن شأن السرعة في الإجراءات أن تزرع في نفسية الشعور بتحقيق العدالة، خاصة وأن الضحية لها مصلحة أكيدة في رؤية الجاني ينال عقابه عن الجريمة التي أضرت به.¹ كما أن سرعة الإجراءات كذلك قد تمحو الأحقاد والضغائن بين الأطراف المتخاصمة بما يزيل الرغبة في التأثير والانتقام التي تكون متوفرة لدى الضحية، فالضحية في الوقت الراهن لم يعد الحلقة الضعيفة في الإجراءات كما كان عليه سابقا، فقد أصبح يعد أحد أطراف الدعوى إلى جانب المتهم والنيابة العامة ممثلة للمجتمع وأصبحت التشريعات الجزائية المعاصرة تهتم بالضحية أكثر وتمنحه دورا في الدعوى العمومية بمختلف مراحلها.²

3- نطاق سرعة الإجراءات

أ- النطاق الجغرافي: يتعلق النطاق الشخصي بالمتهم ذاته، فهو المستفيد من المحاكمة السريعة وقد يكون مفرجا عنه أثناء التحقيق، وقد يكون محسوسا مؤقتا، بل إنه قد يكون محكوما عليه في جريمة أخرى ويقوم بتنفيذ عقوبة سالبة للحرية عن تلك الجريمة ومتهم بجريمة أخرى، فيجري التحقيق معه أو محاكمته، والفرق بين هؤلاء وبين المتهمين غير المحبوسين هو عدم قيام احتمال زيادة الحبس المؤقت كتهديد لمصالحهم، وبالتالي فإن الواقعة التي يبدأ فيها اكتساب الحق في محاكمة سريعة وفقا لقوانين تحديد المدة هي واقعة القبض سواء كان ذلك الإجراء قد اتخذ خلال مرحلة جمع الاستدلالات، مرحلة التحقيق.

¹ أمير بوساحية وفاء شناتلية، مستقبل تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في ضوء الأمر رقم 04-20 المرجع السابق، ص198.

² مريم لعجاج إلياس جوادي، طرق التقاضي والمثول أمام القضاء في آجال معقولة أثناء الحجر الصحي، مجلة الإجتهد والدراسات القانونية والاقتصادية العدد 04، الجزائر، 2020، ص128.

وتظهر ضرورة إهمال هذا الحق عند إخضاع المتهم للإجراءات القسرية مثل الحبس المؤقت ومحاولة إجراء التوازن بين هذه الإجراءات اللازمة، وبين حق المتهم في محاكمة سريعة، حيث إطالة مدة تلك الإجراءات تلحق ضرراً حتماً بالمتهم مادياً ونفسياً.¹

ب-النطاق الزمني:

من المبادئ العامة والمقررة لصالح المتهم في القوانين الجنائية هو مبدأ سرعة الفصل في الدعوى، فالتأخير في إصدار الأحكام بعد لتوافر أسبابها و انتقاء موانعها يترتب عليه من المفساد وضياح الحقوق فكم من إنسان ترك حقه خوفاً من إهدار وقته وماله في التقاضي الذي يعلم بقربه من إصدار الحكم والنطاق الزمني المحاكمة يتنازعه ثلاث اتجاهات.² الأول يرى بأن البدء في حساب العدة يكون منذ الوقت الذي تحققت فيه صفة المتهم والثاني يرى احتساب المدة يبدأ قبل توجيهه الاتهام، بينما يرى الثالث بأن احتساب المدة يبدأ منذ تمسك المتهم بحقه في المحاكمة خلال مدة معقولة ويستمر هذا الحق إلى غاية صدور حكم قضائي في القضية.

فإذا لم تتم محاكمة الشخص المحتجز في غضون فترة زمنية معقولة، يحق له أن يفرج عنه إلى حين تقدمه للمحاكمة، وهذا ما نصت عليه المادة 39-03 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.³

¹ مريم لعجاج إلياس جوادي، طرق التقاضي والمثول أمام القضاء في آجال معقولة أثناء الحجر الصحي، المرجع السابق، ص129.

² سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث لنيل شهادة الماجستير، دولة الإمارات العربية المتحدة ، جامعة الشارقة ، كلية الحقوق، 2019، ص387.

³ المادة 39 فقرة 03 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

ثانيا: عصرنة العدالة

أولت الجزائر اهتماما بالغا بمرفق العدالة، فانتهجت سياسة إصلاح عميقة ارتكز جزء منها على إدخال التكنولوجيات الحديثة وعلى رأسها تكنولوجيات الإعلام والاتصال في العمل القضائي، والجزء الآخر من خلال خدمات الوثائق القضائية المتاحة على المواقع الإلكترونية، كما أدخلت في أروقة المحاكم تقنيات المحكمة عن بعد وبدأ العمل بالسوار الإلكتروني، وغيرها من التقنيات الحديثة التي تم تسخيرها لخدمة مرفق العدالة وتظهر أهم الإنجازات في مجال عصرنة مرفق العدالة فيما يلي:¹

1- المنظومة المعلوماتية

هي مجموعة من الأنظمة الآلية للتسيير من أجل تقديم خدمات إلكترونية لصالح المواطن، أو لفائدة الموظفين أو المؤسسات تعتمد على ربط جميع المؤسسات القطاعية بشبكة اتصال داخلية وتسييرها عن طريق المعالجة والتخزين في وحدة مركزية على مستوى العاصمة وقد جاء النص عليها من خلال الفصل الثاني من القانون 03-15، تشمل منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع"، ونصت المادة 03 منه: "تضمن الحماية التقنية للمعطيات المذكورة في المادة 02 من القانون أعلاه²، قراءة وكتابة بواسطة برنامج إلكتروني يرخّص باستعمال معطيات المنظومة"، وبالتالي نجد أن هذه المنظومة المعلوماتية قد وفرت العديد من الخدمات الإلكترونية التي نذكر منها:

¹ محي منير شرقي، دليّة مباركي، الإجراءات الجزائية بين سرعة الفصل في الدعوى وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، مجلد 7 عدد 2، الجزائر، 2020، ص139.

² المادة 02 من القانون رقم 03-15 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية عدد 06 صادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

أ- النظام الآلي لتسيير الملف القضائي: الهدف منه تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف أعباء التنقل وذلك من خلال التسيير الإلكتروني لملف أي قضية من بدايتها إلى غاية الفصل فيها حيث يتمكن صاحبها بمجرد التسجيل من الحصول على رقم سري يدخل من خلاله إلى الموقع الإلكتروني الخاص ليرى مآل قضيته (حفظ الملف، المداولة والنظر التأجيل...) وفي أي مستوى كانت (محكمة، مجلس قضائي، المحكمة العليا).¹

ب- نظام صحيفة السوابق العدلية: هو نظام يمكن من متابعة السوابق العدلية للمواطنين، وتحيينها والحصول على هذه الوثيقة من أي مكان عبر التراب الوطني والتي كانت تمنح فقط في محكمة مكان المولد أو المسكن ويتم الإشراف على هذا النظام انطلاقا من المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية والذي عرف النور بتاريخ 6 فيفري 2004 والموصل بجميع الهيئات القضائية عبر التراب الوطني كما يمكن هذا النظام مختلف الإدارات العمومي من صحيفة السوابق العدلية (رقم 02) من خلال البريد الإلكتروني لوزارة العدل. كما أن ربط هذا النظام ببعض الممثلات الدبلوماسية للجزائر في الخارج، مكن الجالية الجزائرية في هذه الأماكن من استخراج صحيفة السوابق العدلية مرسوم التجنس شهادة الجنسية.

ج- نظام تسيير أوامر بالقبض: هو نظام آلي تجمع فيه كل أوامر القبض الصادرة عبر التراب الوطني وكذا الإخطارات الخاصة بالكف عن البحث ويكفي إدخال اسم أي شخص ليعرف إن كان مطلوبا للعدالة أم لا لاسيما في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية وفي مقرات مؤسسات الأمن والدرك الوطني وغيرها من المراكز .

¹ محي منير شرقي، دليلة مباركية، الإجراءات الجزائية المؤخرة بين سرعة الفصل في الدعوى وضمانات المحاكمة العادلة، المرجع السابق، ص140.

د. النظام الآلي للتسيير الجمهور العقابي: هو نظام يهدف إلى تكوين ملف رقمي لهؤلاء المؤسسات العقابية يحمل رقم وطني موحد تتكفل بتسيير نشاط و ملف التنزيل طيلة فترة بقاءه في المؤسسة وفي حالة العود يستمر نفس الملف حتى وإن تغيرت المؤسسة العقابية، كما يساعد في الإجراءات السريعة والفعالة في حالة العجز.¹

2- الشباك الإلكتروني عبر الانترنت

هو بوابة إلكترونية سخرتها وزارة العدل لخدمة المواطنين والإجابة عن استفساراتهم وتزويدهم بالمعلومات الضرورية، وتوجيههم للمحاكم والمجالس القضائية التي تناسب مواضيع دعواهم، كما تقدم خريطة بكل المحاكمات والمؤسسات العقابية في الجزائر وتهتم بنشر الثقافة القانونية، كما تم مؤخرا إطلاق مواقع الكترونية خاصة بكل مجلس قضائي إلى مواقع خاصة بالمحكمة العليا ومجلس الدولة ومحكمة التنازع وغيرها من المؤسسات القطاعية الأخرى.²

3- السوار الإلكتروني

هو وسيلة إلكترونية تحمل شريحة إلكترونية تحدد موقع وتنقلات حاملها تأتي في شكل سوار يوضع في الرجل، يصعب نزع أو العبث به، تم العمل به في الجزائر بغية التخفيف من نزلاء السجون خاصة في فترة التوقيف للنظر، أو في حالات معينة أين يتم بالحكم النهائي على المتهم بأقل من 3 سنوات أو عندما تكون الفترة المتبقية من المدة العقابية أقل أو تساوي 3 سنوات بشرط أن يكون قد نظمها في القانون أين يتم الإفراج عن المسجون لتمضية عقوبته بسوار إلكتروني يحد من تنقلاته عبر إقليم معين، كما يُعنى السوار الموضوعون تحت الرقابة القضائية من التنقل المستمر إلى المحاكم أو مراكز الشرطة

¹ عمر عبد الحميد مصبح، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنيات الاتصال عن بعد في الإجراءات الجنائية في دولة الإمارات دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص20.

² خليل الله فليغة، يزيد بوحليط، مقال بعنوان: المحاكمة عن بعد سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات، مخبر الدراسات القانونية، جامعة قلمة، مجلة العلوم القانونية المجلد 12، العدد 1، 2021، ص132.

للإمضاء وإثبات بقاءهم في إقليم مقر سكنهم، وهو إجراء يصب في إطار تعزيز الحقوق والحريات الفردية للأشخاص المتابعين قضائياً ويسمح بإعادة إدماجهم في المجتمع.¹

لقد تم العمل بنظام السوار الإلكتروني كإجراء جديد وفقاً للأحكام قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر رقم 02-15 المؤرخ في 23 جويلية 2015، كآلية بديلة لتطبيق العقوبات السالبة بموجب القانون 01-18 المؤرخ في 30 يناير 2018 المتمم للقانون 04 05 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.²

حيث عرفت المادة 150 مكرر³ الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بأنه: إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية، تتمثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في حمل الشخص المحكوم عليه طيلة المدة المذكورة في المادة 150 مكرر⁴ لسوار إلكتروني يسمح بمعرفة مكان تواجد في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات، وقد نظم القانون شروط وكيفيات استبدال العقوبة السالبة للحرية بالوضع تحت المراقبة الإلكترونية التي قد يصدرها قاضي تطبيق العقوبات من تلقاء نفسه أو بطلب المحكوم عليه أو محاميه.

¹ الأمر رقم 02-15 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 40 صادرة بتاريخ 24 جويلية 2015.

² القانون رقم 01-18 المؤرخ في 30 يناير 2018 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، جريدة رسمية عدد 05 صادرة بتاريخ 31 يناير 2018.

³ المادة 150 مكرر من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 30 يناير 2018 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، جريدة رسمية عدد 05 صادرة بتاريخ 31 يناير 2018.

⁴ المادة 150 مكرر 01 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 30 يناير 2018 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، جريدة رسمية عدد 05 صادرة بتاريخ 31 يناير 2018.

كما تجدر الإشارة إلى أنه وإن كان هذا السوار الإلكتروني منتج من قبل شركات أجنبية إلا أنه يعتمد على قاعدة بيانات وتقنيات تسير موضوعه من قبل خبراء جزائريين.

4- نظام المحاكمات عن بعد

هو نظام جديد يعتمد على تقنية الصوت والصورة داخل أروقة المحاكم، بفضل شبكة الألياف البصرية التي تمر بها ربط كل المحاكم والمجالس والمؤسسات العقابية عبر كامل التراب الوطني مما يسمح بالتحادث المرئي عن بعد في مجال التحقيقات القضائية كسماع الشهود والخبراء المتواجدون في أمكنة بعيدة، كما يمكن سماع المتهمين في مادة الجرح والمحبوسين في مؤسسات عقابية للتخفيف من إجراءات تنقلهم، ويسمح هذا النظام من تخفيف عبء التنقل على الأطراف والشهود وتحويل المحبوسين، كما يؤدي إلى عدم تأجيل بسبب غياب الشهود والذي تشتكي منه المحاكم الجزائية، ولقد تمت أول محاكمة عن بعد داخل الوطن بـ 7-10-2015 بمحكمة القليعة فيما كانت أول محاكمة عن بعد دولية بتاريخ 11-07-2016 بمجلس قضاء المسيلة أين خوطب الشاهد بتقنية الصورة والصوت وهو في مجلس قضاء "نانتير" الفرنسي.¹

وقد تم تنظيم استعمال هذه التقنية عن طريق القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة من خلال الفصل الرابع المعنون بـ: استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية والذي ينقسم إلى قسمين الأول بعنوان شرط الاستعمال، والثاني بعنوان الإجراءات.²

¹ خليل الله فليغة، يزيد بوحليط، مقال المحاكمة عن بعد سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات، المرجع السابق، ص133.

² خليل الله فليغة، يزيد بوحليط، مقال المحاكمة عن بعد سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات، المرجع السابق، ص134.

5- نظام شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني

إعمالاً لمبدأين مهمين من أجل اعتماد التوقيع الإلكتروني الأول: مبدأ تعادل الوظيفي بين المحررات الإلكترونية والورقية والمبدأ الثاني هو مبدأ حياد تقني بشأن التوقيع الإلكتروني على النص على عدم التفرقة القانونية بين التوقيع التقليدي والإلكتروني متى توافرت شروط ووظائف التوقيع وهذا من الناحية الثبوتية، أخذت وزارة العدل على عاتقها إدماج تقنية التصديق والتوقيع الإلكتروني في المجال القضائي بعدما نظم المشرع الجزائري ومن خلال القانون 15-104¹ واعترف بفعالية التوقيع الإلكتروني القانونية وقبوله كدليل أمام القضاء حتى وإن لم يعتمد على شهادة التصديق الإلكتروني الموصوف أو لم ينشأ وفق الآلية المؤمنة المذكورة أعلاه .

وكذا بعد النص على الأمر نفسه من خلال القانون المدني من خلال المادة 323 مكرر² يعتبر الإثبات بالشكل الإلكتروني كإثبات بالكتابة على الورق".

حيث نجد أن وزارة العدل في إطار عصرنة العدالة قد استحدثت مركزا خاصا لهذه التقنية وهذا المركز الوطني لشخصنة الشريحة الإلكترونية والذي دخل الخدمة بداية من 13 سبتمبر 2014 حيث قام بإصدار وتزويد القضاة والنواب العامون وأمناء الضبط عبر كامل التراب الوطني شرائح إلكترونية مخصصة لتخزين الإمضاء الإلكتروني الشخصي لكل واحد فيهم، يسمح والذي يسمح بتوقيع وتسليم كل الوثائق التي يمكن إرسالها عن طريق الوسائط الإلكترونية كما بتبادل الوثائق إلكترونيا بين الجهات القضائية وكل الجهات الأخرى ذات العلاقة وفي مجال التصديق الإلكتروني ثم استحداث سلطة التصديق الإلكتروني الخاصة

¹ القانون رقم 15-04 المؤرخ في 08 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين،

جريدة رسمية عدد 06 صادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

² المادة 323 من القانون رقم 07-05 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتضمن القانون المدني، جريدة رسمية عدد 31 لسنة 2007.

بوزارة العدل والتي صممتها لإصدار شهادات التصديق لإعطاء التوقيع الإلكتروني فعاليتها الكاملة من أجل تعزيز قوته الشبوتية وحجيته القانونية.¹

الفرع الثاني: آليات تطبيق تقنية المحاكمة المرئية عن بعد

يحتاج تطبيق نظام المحاكمة عن بعد توفر متطلبات أساسية سواء من حيث التشريعات أو من حيث الامكانيات البشرية والفنية لإجراء التقاضي الإلكتروني دون الحاجة الى الانتقال للمحاكم، حيث يتوجب توفر متطلبات تشريعية وسائل بشرية وأخرى مادية.

أولا - آليات تشريعية:

لا يمكن تطبيق نظام المحاكمة الإلكترونية دون توفر تشريعات تنظم وتسمح بالتقاضي الإلكتروني، فالقاضي لا يستطيع استعمال وسائل الاتصال الحديثة الا إذا كان هناك نص تشريعي يسمح ويشجع إجراء تقنية المحاكمة المرئية عن بعد.²

ثانيا - آليات بشرية:

لقيام محاكمة الكترونية يتطلب توفر مجموعة من العناصر بشرية من قضاة وكتب ومحضرين وكذا الاعداد الجيد للتعامل مع الحاسب ووسائل الاتصال الإلكترونية والانترنت.

أ- إدارة برمجة المواقع: وهم مجموعة من الاداريين والفنيين خارج قاعة المحكمة في اقسام مجاورة لها، يكون من اهم واجباتهم متابعة سير اجراءات المحاكمة عن بعد ومعالجة الأعطال التي قد تحدث في الاجهزة والمعدات اثناء المرافعة وكذلك بمعالجة الاخطاء الفنية قبل وقوعها، والقيام بحماية النظام من الفيروسات واحباط محاولة دخول المخربين والفضوليين على موقع المحكمة بالإضافة الى مساعدة كتبة المواقع الإلكترونية بتنفيذ اعمالهم التقنية وباعتبار ان وجود هذه الفئة من التقنيين له اهمية بالغة في ضمان انتظام

¹ حسام الدين حسيبة، سماع الشهود عن طريق المحاكمة المرئية عن بعد بين الحق في الحماية وحقوق الدفاع، مجلة البحوث والدراسات القانونية، العدد 10 (د.س.ن)، ص151.

² حسام الدين حسيبة، سماع الشهود عن طريق المحاكمة المرئية عن بعد بين الحق في الحماية وحقوق الدفاع، المرجع السابق، ص152.

العمل بالمحاكم الالكترونية من حيث السرعة والجودة المطلوبة والحفاظ على السرية المطلوبة في تداول ملفات الدعاوى و على المعلومات .¹

ب - كتاب المواقع الالكترونية : وهم الموظفين المتخصصين بتقنيات الحاسب والبرمجيات وإدارة المواقع الالكترونية، توكل إليهم مهمة تسجيل الدعاوى وارسالها وتجهيز جدول مواعيد القضايا في إطار المحاكمة عن بعد وكذا استيفاء الرسوم الكترونيا بإحدى وسائل الدفع الالكتروني، فضلا عن الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغهم بالحضور في المواعيد المقررة والتأكد من صفتهم ان كانوا شهودا ام خصوم او غيرهم قبل ادخالهم الى موقع المحكمة.

ج - القضاة الخبراء في المجال : وهم مجموعة من القضاة المتخصصين يباشرون إجراءات التقاضي عن بعد من خلال موقع الكتروني، حيث يقوم القاضي بإصدار الأوامر لمجموعة من الموظفين المتخصصين بالعمل الحاسوبي بتحضير الخصوم ووكلائهم، ومباشرة المحاكمة، بحيث يستمع الى اقوالهم ومرافعاتهم الكترونيا بالصوت والصورة، ويجب أن يكون القاضي المعلوماتي على قدر من الخبرة والمعرفة بالتقنيات المتطورة في علوم الحاسب والانترنت، بالإضافة الى وجوب اخضاعه لدورات المجال.²

ثالثا - أليات تقنية:

تتمثل في الوسائل والمعدات المخصصة للاتصال المرئي والتي تتطلب جودة الاتصال المرئي لتحقيق محاكمة فعلية وفعالة افتراضية يتحقق من خلالها وحدة الحيز الجغرافي برغم اختلاف المكان واقعا وهذه التقنية تتطلب وجود انترنت ذات سرعة عالية

¹ محمد العيداني، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 01 سنة 2020، ص28.

² محمد العيداني، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، المرجع السابق، ص29.

وميكروفونات وسماعات ذات جودة معقولة وكمرات رقمية يستطيع المشتركون من خلالها الاجتماع افتراضيا للتحقيق أو المحاكمة وتتمثل في:¹

أ - **الأجهزة والمعدات:** وتتمثل في حاسوب رئيسي وهو جهاز الكتروني يقوم ببرمجة وتحليل واطهار وحفظ وارسال البيانات من خلال برامج الانظمة المعلوماتية الالكترونية، ويتم اظهار فيه ملف الدعوى والاجراءات المراد اتخاذها في شأن الملف، كما تكون هناك اجهزة حاسوب موزعة في عدة اماكن من المحكمة ترتبط مع حاسوب القاضي ((الحاسوب الرئيسي)) والذي بواسطته يقوم بالاطلاع على ملف الدعوى وتدوين الاجراءات المتخذة بشأن التسجيل المرئي. ب - **برنامج الحاسوب :** وهو تطبيق يتكون من مجموعة من الاوامر تعطى للحاسوب لتنفيذ مهمة معينة في إطار زمني ويطلق الاسم على جميع البرامج اللازمة لتشغيل الحاسوب وتنظيم عمل وحداته والتنسيق بين هذه الوحدات ويعتبر السكايب برنامجا يتيح تبادل المحادثات بين مستخدميه في جميع أنحاء العالم.

ج - **كاميرا الويب والميكروفونات:** وهي كاميرا تستعمل للتواصل عبر الويب عن طريق نقل صورة فورية بين متصلين أو أكثر، ويتحقق ذلك بربط الكاميرات بالحاسوب او بجهاز متخصص للنقل البصري والنقل السمعي فتستعمل مكبرات الصوت والميكروفونات لنقل الصوت.

د - **شبكة الانترنت:** هي شبكة الاتصال العالمية تسمح بتبادل المعلومات بين شبكات أصغر تتصل من خلالها الحواسيب حول العالم، تمثل الانترنت اليوم اهمية بالغة في حياة الأفراد بحيث يتم خلالها تقريب المسافات وتساعد في الكثير من الأمور.

¹ محمود صالح محمد العادل، الدفاع أمام القضاء الجنائي، دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية القانون، مصر، 1991، ص397.

وكذلك لها أهمية في الجانب القضائي من حيث استخدامها في نقل المحادثات الاليكترونية الافتراضية خاصة في مجال اجراءات التحقيق عن بعد أو المحاكمة عن بعد.¹

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه اللجوء الى المحاكمة عن بعد

تجد تقنية المحاكمة المرئية عن بعد أساسها القانوني في التقنيات أو التشريعات الوطنية، حيث كرس العديد من الدول تطبيق هذه التقنية الحديثة، وتم التطرق إليها وتبيان إجراءاتها في القوانين المقارنة من جهة، ومن جهة أخرى التشريع الجزائري في القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة .

الفرع الأول : تحديات المحاكمة عن بعد

رغم الصورة الإيجابية التي يثيرها نظام التقاضي عن بعد باعتباره وسيلة لترسيخ مبدأ العدالة وتعزيز حقوق الإنسان، إلا أن الواقع العملي يكشف عن تحديات ومشكلات جدية انعكست في انتقاص واضح من حقوق المتقاضين والمتهمين على حد سواء. ومن أبرز هذه السلبيات:²

-ضعف البنية التحتية للاتصال عدم توفر خدمة الإنترنت في بعض المناطق البعيدة والنائية، مما يؤدي إلى استحالة التواصل مع أحد أطراف الدعوى في الوقت المناسب عدم اكتمال أو تخلف الوسائل لقطاع الاتصالات الاليكترونية او البنية التحتية في الدول النامية، مع عدم التمكن وفرض الحماية اللازمة تجاه المعاملات الاليكترونية .

-المساس بحقوق السجين في المثل المباشر فقد يؤدي اعتماد المحاكمة عن بعد إلى حرمان السجين من الظهور شخصياً أمام القاضي والتفاعل المباشر معه كما يقتضيه قانون الإجراءات الجزائية. وهذا يحول دون التعامل مع قدرة القاضي على قراءة ملامح الوجه

¹ محمود صالح محمد العادل، الدفاع أمام القضاء الجنائي، دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقہ الإسلامي، المرجع السابق، ص398.

² بن أعراب محمد - حومر عبد الغاني ، الحق في المحاكمة السريعة كأحد مقومات المحاكمة المنصفة ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ، مجلد 07 ، عدد 01 ، سطيف، 2021، ص112.

وتعابير الجسد ونبرة الصوت أثناء مناقشة القضية، وهي أساسية تساعد في تكوين قناعته باعتبار الصورة المباشرة أقرب إلى حقيقة تصرفات المتهم فرغم الأهمية التي يثيرها نظام المحاكمة عن بعد، إلا أن تطبيقه يكشف عن عدد من التحديات والسلبيات التي تؤثر سلباً على حقوق المتقاضين والمتهمين، فأحدى أبرز الإشكالات تكمن في عدم إمكانية عرض وسائل الاقتناع على المتهم بشكل مباشر، مثل المسروقات أو الأسلحة المحجوزة لديه، وكذلك في جرائم التزوير المادي حيث يصعب عرض التوقيع المزور عليه قبل إجراء الخبرة. ويضاف إلى ذلك رداءة جودة الصورة والانقطاع المتكرر للبث، مما قد يؤدي إلى فقدان أجزاء أساسية من إفادات المتهم.¹

كما أن بعض الفئات الاجتماعية، مثل كبار السن، قد تجد صعوبة في التكنولوجيا الحديثة أو ترفض استخدامها، وهو ما يضعف من فعالية هذا النظام. من جهة أخرى، يرى المؤيدون للإبقاء على هذه التقنية أن لها مزايا صحية وأمنية مهمة، حيث يعتقدون أن نقل المحبوسين إلى المحاكم قد يُعرض المؤسسات العقابية لخطر انتقال الأمراض، مما يجعل المحاكمة عن بعد وسيلة للوقاية والحماية.²

وفي المقابل، يبرز هذا النظام مزايا عديدة تعكس توجهاً نحو عصنة قطاع العدالة إذ يساهم في التحول الرقمي من خلال استبدال الوثائق الورقية بالمستندات الإلكترونية وتوثيق تصريحات ودفع الخصوم في سجلات رقمية أكثر أماناً، وهو ما يعزز مستوى أمن المستودع الرقمي للمحكمة. كما يؤدي إلى تقليص النفقات المرتبطة بنقل المتهمين المحبوسين إلى المحاكم، فضلاً عن ترشيد وقت وجهد القضاة، مما يتيح لهم النظر عدد أكبر من القضايا وتحقيق عدالة جنائية أكثر فعالية وسرعة .

¹ بن أعراب محمد - حومر عبد الغاني ، الحق في المحاكمة السريعة كأحد مقومات المحاكمة المنصفة، المرجع السابق، ص113.

² بن عمار أسماء - فرعون محمد ، محكمة الجنايات في التشريع الجزائري ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية لجامعة خنشلة ، مجلد 09 ، عدد 02 ، خنشلة ، 2022 ، ص 133.

وتزداد أهمية هذه المزايا في الظروف الاستثنائية، مثل فترات انتشار الأوبئة، حيث يصبح المحاكمة عن بعد ضرورة حتمية لضمان استمرارية سير العدالة، دون أن يقتصر دورها على الحالات العادية فقط، بل لتؤدي دوراً وقائياً وحاسماً في الحفاظ على استقرار النظام القضائي.¹

الفرع الثاني: تعديل قانون الإجراءات الجزائية (25-14) لسنة 2025

تم توسيع مدى هذا المجال عبر التعديل الذي طرأ على القانون رقم 25-14 لسنة 2025 المتعلق بإجراءات الجزائية والذي يشمل كتاباً ثانياً يتعلق باستخدام وسائل الإتصال المرئية والمسموعة خلال الإجراءات القانونية، يتكون من ثلاثة أبواب، حيث يتحدث الباب الأول عن الأحكام العامة فيما يتعلق الباب الثاني بطريقة استخدام المحادثة المرئية عن بعد في التحقيقات القضائية أما الباب الثالث فهو يغطي استخدام المحادثة المرئية عن بعد خلال مرحلة المحاكمة وذلك من خلال المواد 639 إلى غاية 649 ، ومن خلال هذا القانون نستنتج ما يلي:²

أ-سرعة تنفيذ إجراءات المحاكمة كأحد أثار التقاضي الإلكتروني: وحيث اننا بصدد المحكمة الالكترونية، فان الوثائق أو الملف القضائي المكتوبة تكون محفوظة في وسيط الكتروني، فان هذه الوسائط لا تبين محتواها، ولا يمكن الوصول اليها وقراءتها إلا عبر الحاسب وعلية يجب على القاضي تمكين الخصم من الاطلاع على محتوى ذلك الوسيط الالكتروني المقدم للقاضي، فالحاسب الآلي الموجود في قاعة المحكمة، المجهزة بالانترنت لتشكل رابطاً شبكياً بين الخصوم ومجلس القضاء. ووفقاً لسابقه فان نظام المحكمة

¹ بن عمار أسماء - فرعون محمد ، محكمة الجنايات في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص134.

² المواد من 639 الى 649 من القانون رقم 25-14 المؤرخ في 03 أوت 2025 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 54، صادرة بتاريخ 03 أوت 2025.

الالكترونية، والتي تعتمد على الوسيط الالكتروني، قد وفر إمكانية الحضور الافتراضي للمتهمين لجلسات المرافعة.¹

وأصبح بالإمكان إجراء المرافعة إلكترونياً ، وتحقيق مبدأ الشفعية والعلانية وتطبيق مبدأ المواجهة بين المتهمين ، من خلال الوسيط الالكتروني المتمثل بالانترنت ، والاتصال المباشر بالصوت والصورة تتم العملية من دون الانتقال الجسدي بين أطراف الخصومة المتباعين مكانياً وبين المحكمة وبالتالي فإن انعقاد الجلسات بهذه الطريقة الالكترونية يوفر كافة الضمانات لتحقيق العدالة عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق عبر شبكة الانترنت دون الحاجة لانتقال طرفي التقاضي.²

ب - نوع الخدمة المقدمة للمتقاضين وأثارها على حقوق الانسان: إن التقاضي الالكتروني حقق مجموعة من مميزات عديدة منها :

-تقليل مشاكل ازدحام الاشخاص و الجمهور في المحاكم.
-زيادة جودة الخدمة المقدمة الى مستهلك مرفق العدالة و جمهور المتقاضين عموماً، وتخفيض مساحة أماكن تخزين الملفات في المحاكم .

- رفع فاعلية دورة العمل واطلاع أفضل للجمهور وامكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم وكل هذا يتم بوساطة مجموعة من التطبيقات وقواعد البيانات التي تهدف الى خدمة العمل داخل المحاكم، أن اللجوء إلى المحاكمة المرئية في المسائل الجنائية له ما يبرره، فهذه آلية المستحدثة العديد من المزايا إذ تساهم في إقتصاد الجهد والوقت و تسهل من إجراءات المحاكمة الجزائية و تمنح سرعة الفصل في الدعوى العمومية والقضايا في أجال معقولة.³

¹ خديجة عبد اللاوي ، أثر تطبيق المحاكمة عن بعد على ضمانات المتهم، المرجع السابق، ص211.

² بوخلوط الزين ، آلية المحاكمة عن بعد و مبادئ المحاكمة العادلة ، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية، عدد خاص ، جامعة عنابة ، 2021 ، ص 76.

³ بوخلوط الزين ، آلية المحاكمة عن بعد و مبادئ المحاكمة العادلة، المرجع السابق، ص77.

خلاصة الفصل:

واكب قطاع العدالة التقدم العلمي والتكنولوجي لتقنيات الاتصال، وأرسى قواعد قانونية جديدة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي يتعذر معها تحقيق الاهداف المرجوة في البت في الدعاوى في الآجال المعقولة، وهو ما ادى بالكثير من الدول الى تطوير انظمتها القانونية باستخدام تكنولوجيا المعلوماتية في إطار عصرنة العدالة الجزائية، ومن اهم هذه التقنيات المحادثة المرئية التي تستخدم في التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد باستعمال أجهزة متطورة تعتمد على الانترنت ووسائل الاتصال المسموعة والمرئية ذات السرعة العالية.

إضافة إلى أن المشرع الجزائري نظم أحكامها وقواعدها بعد أن لقت اهتماماً في المجتمع الدولي، وتم إقرارها في العديد من الإتفاقيات الدولية والإقليمية وعلى مستوى التشريعات الوطنية، بذلك ارتأينا إلى تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين؛ المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم المحاكمة المرئية، المبحث الثاني مبررات اللجوء للمحاكمة المرئية وأساسها القانوني.

**الفصل الثاني: الاطار القانوني والاجرائي للمحاكمة
الجزائية عن بعد**

شهدت المنظومة القضائية في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً بفعل التقدم التكنولوجي، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة لإدارة الإجراءات القضائية، من بينها المحاكمة الجزائية عن بُعد التي تعتمد على وسائل الاتصال السمعية البصرية الحديثة، وقد برز هذا النظام كآلية تهدف إلى تحقيق السرعة والفعالية في الفصل في القضايا الجزائية، وتسهيل سير العدالة مع تقليل التكاليف والمخاطر المرتبطة بنقل المتهمين والشهود، خاصة في الظروف الاستثنائية والأوضاع التي تستدعي الحفاظ على الأمن أو الصحة العامة. ولا يقتصر تطبيق المحاكمة الجزائية عن بُعد على مرحلة المحاكمة فقط، بل يمتد ليشمل مراحل البحث والتحري والتحقيق القضائي، حيث يتم استخدام الوسائل التكنولوجية في سماع الأطراف واستجواب المتهمين وتلقي الشهادات. غير أن هذا التحول الرقمي يثير العديد من التساؤلات القانونية المتعلقة بمدى توافق هذه الإجراءات مع الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، لاسيما ما يتعلق بحق الدفاع، ومبدأ المواجهة بين الخصوم، وعلانية الجلسات، وضمان حضور المتهم بصورة فعالة، الأمر الذي يستدعي دراسة مختلف جوانب هذا النظام وآثاره على الحقوق والحريات الأساسية.

المبحث الأول: إجراءات قبل مرحلة المحاكمة وأثناءها

المحاكمة عن بعد تمر بثلاث مراحل أساسية مثلها مثل المحاكمة العادية غير أن المحاكمة عن بعد تكون بواسطة الأجهزة التكنولوجية، فالمحاكمة يجب أن تتم وفق إجراءات قانونية التي حددها القانون.

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة في المرحلة الأولى

قبل التطرق لمرحلة المحاكمة فمن الضروري إعطاء فكرة عن أهم المراحل التي تسبق مرحلة المحاكمة.

الفرع الأول: مرحلة البحث والتحري

وهي أول مرحلة من مراحل المحاكمة حيث تتم هذه المرحلة تحت إشراف ضباط الشرطة القضائية بناء على تعليمات النيابة العامة، والقيام بجميع التحريات اللازمة، فعندما تقع جريمة فلا بد من معاينتها والتثبت من وقوعها وجمع الأدلة عنها والاستماع إلى المتهمين والمصرحين وانجاز الخبرات عن طريق الشرطة العلمية ، و احوالت الجثث موضوع الجرائم على المستشفى المختص لإخضاعها للتشريح لتحديد أسباب الوفاة وتفتيش المنازل التي يمكن أن : تحوي آثار الجرائم طبقا للقانون وتوقيف لنظر كل هذه الأمور تدخل في إطار البحث والتحري الذي يقوم به الضبطية تحت إشراف النيابة العامة.¹

فالتوقيف للنظر هناك من عرفه بأنه: إجراء بولييسي يتم بواسطة ضباط الشرطة القضائية، تنقيد به حرية الفرد المراد توقيفه والتحفظ عليه لمدة زمنية معينة فيوضع في إحدى مراكز الشرطة أو الدرك وورد أيضا بأنه : " إجراء بولييسي يأمر به ضابط الشرطة

¹ عبد الهادي يوسفى المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات جامعة غليزان المجلد 06، العدد، 01 السنة 2021، ص28.

القضائية الضرورة التحريات الأولية بموجبه يوقع المشتبه فيه تحت تصرف مصالح الأمن في مكان معين و طبقا لشكليات ولمدة زمنية يحددها القانون حسب الحالات".¹

حيث حدد المشرع الجزائري مدة توقيف النظر في المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية² كقاعدة عامة ب 48 ساعة على الأكثر يتعين على ضابط الشرطة القضائية بعدها اقتياد المشتبه بهم أمام وكيل الجمهورية متى قامت هذه الدلائل قوية ومتماسكة من شأنها التدليل على اتهامه أمامه قبل انقضاء مدة 48 ساعة، بحيث يمكن تمديد أجال التوقيف للنظر بإذن مكتوب من وكيل الجمهورية المختص مرة واحدة عندما يتعلق الأمر بجرائم الاعتداء على أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

- مرتين إذا تعلق الأمر بالاعتداء على أمن الدولة.
- ثلاث مرات إذا تعلق الأمر بجرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وجرائم تبييض الأموال والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف.
- خمس مرات إذا تعلق الأمر بجرائم موصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية.

وفي هذا الأمر جاء تعديل القانون إجراءات جزائية مخولا لوكيل الجمهورية تمديد الاختصاص استخدام المحادثة المرئية عن بعد وهو ما تضمنته نص المادة 441 مكرر 01 من الأمر 04-20 حيث يمكن لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في حالة التمديد التوقيف للنظر بمعنى أصبح بإمكانه تمديد التوقيف لنظر وفق النصوص القانونية دون أن يمثل أمامه المشتبه به ماديا بل عن طريق المثل الافتراضي يتم تمديد التوقيف للنظر بإذن مكتوب من وكيل الجمهورية المختص

¹ عبد الهادي يوسف المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، المرجع السابق، ص29.

² المادة 51 من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

ويحرر محضرا بسماع أقوال المشتبه به وهو ما تضمنته المادة 441 مكرر 01 حيث يتم التنويه عن المحادثة المرئية عن بعد في هذا المحاضرة.¹

الفرع الثاني: التحقيق القضائي

مرحلة التحقيق القضائي هي المرحلة الوسطى في إطار المحاكمة تأتي بين مرحلتين البحث والتحري والمحاكمة يقوم بها قاضي التحقيق للتأكد من نسب التهم إلى المتهمين تتميز عن مرحلة البحث بالصفة القضائية لأن القائم بها يعتبر من السلطة القضائية.

ويقصد بالتحقيق القضائي مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتخذها سلطة التحقيق بصدد واقعة إجرامية معينة للكف عن غموضها والوصول إلى حقيقة مرتكبها وذلك بالتحري عنها وجمع الأدلة بأنها توطئة لتقديم الدعوى الجزائية للمحكمة المختصة، بمعنى آخر جميع الإجراءات والوسائل المشروعة التي توصل إلى الكشف الحقيقة وظهورها .²

يتم استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي طبقا للنص المادة 441 مكرر 02 من الأمر :20-04 يمكن لجهات التحقيق أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد في الاستجواب أو سماع شخص أو في إجراء مواجهة بين أشخاص وفي تبليغات التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها.

وبالتالي أشارت كل من المادة 15 من القانون رقم 15-03³ والمادة 441 مكرر 02 من الأمر 20-04⁴ إلى جواز استعمال أو اللجوء إلى تقنية المحادثة المرئية في

¹ المادة 441 مكرر 1 من الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² عبد الهادي يوسف المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، المرجع السابق، ص30.

³ المادة 15 من القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية عدد 06 صادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

⁴ المادة 441 مكرر 02 من الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

مرحلة التحقيق والمحاكمة أيضا، وقد اعتبر بعض الدارسين أن التحقيق باستعمال هذه التقنية يعد خروجاً عن القاعدة العامة في جلسات التحقيق التي تتم في نطاق جغرافي واحد. إضافة لأهمية تقنية المحادثة المرئية في تبسيط الاجراءات فهي وسيلة حماية، حيث كانت مسألة الحماية أحد الدوافع الى ادخال هذه التقنية في الاجراءات في بعض الدول مثل ايطاليا ليس فقط لسماع المتهم ولكن ايضا لحماية الشهود.

كما عين المشرع الجزائري الإجراءات التي يمكن استخدامها، وهذا حسب الشخص المراد سماعه في التحقيق.¹

البند الأول: حالة الشخص غير موقوف ومقيم بدائرة اختصاص محكمة أخرى

في هذه الحالة جهة التحقيق المختصة تقوم بتوجيه طلب إلى وكيل الجمهورية للمحكمة الأقرب لمحل إقامته، بغية استدعائه للتاريخ المحدد للقيام بالإجراء، وفي هذه الحالة لا يجوز سماع المدعي المدني أو المتهم أو إجراء مواجهة بينهما، إلا بدعوته قانوناً أو حضور محامية ما لم يتنازل صراحة عن ذلك وقبل كل استجواب بـ 24 ساعة على الأقل يجب وضع ملف الإجراءات تحت طلب المحامي المتهم، كما قبل أقوال المدعي المدني بأربع وعشرين ساعة على الأقل، يجب وضع ملف الإجراءات أيضاً تحت طلب محامي المدعي المدني.

البند الثاني: حالة تعذر استخراج المحبوس أو تحويل المتهم

يمكن لجهة التحقيق سماعه بها عن طريق المحاكمة المرئية بمثل أمين ضبط المؤسسة العقابية الذي يقوم بتحديد محضر عن سيرورة عملية استعمال هذه التقنية، ويتم توقيعه ثم إرساله إلى الجهة القضائية المختصة، ويعلم مدير المؤسسة العقابية، ويجوز

¹ عبد المجيد عمر مصبح، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية الاتصال عن بعد في الاجراءات الجنائية في دولة الامارات، دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد 06 العدد 2018، ص 400.

للمحامي الاختيار بأن يكون أمام الجهة القضائية المختصة بالتحقيق، أو جانب موكله بمكان سماعه.¹

البند الثالث: حالة رهن المتهم المسموع عن طريق المحاكمة المرئية الحبس المؤقت

يصدر قاضي التحقيق أمر بوضع المتهم المسموع رهن الحبس المؤقت والقيام بتبليغه هذا الأمر شفاهة بواسطة نفس التقنية مع علمه بأن له ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ لاستئنافه مع التذكير بذلك في محضر السماع، وترسل نسخة من الأمر بالإيداع حسب الحالة ما إذا كان أو محبوس عن طريق إحدى وسائل الإتصال إلى مدير المؤسسة العقابية أو وكيل محبوس الجمهورية (441 مكرر 06).²

في مرحلة التحقيق يمكن للجهات المختصة أن تستعمل المحاكمة المرئية في الاستجواب أو سماع الشهود أوفي إجراء مواجهة بموجب المادتين 14، وكذلك قانون رقم 03-15 وفي التعديل سنة 2020 بالأمر رقم 04/20 المنصوص جديد من المواد 441 إلى 441 مكرر 07.³

البند الرابع: الاستجواب عند الحضور الأول

يقصد بالاستجواب مناقشة المتهم بالتهمة الموجهة إليه من خلال الأدلة القائمة ضده وتبقى الحرية للمتهم حر في الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه ولا يعد اعتراضه قرينة ضده،

¹ عبد الحميد عمارة، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01 مجلة دراسات والابحاث العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 10، العدد 03 سنة 2018، ص 69.

² المادة 441 مكرر 06 من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

³ المادة 441 مكرر 07 من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

كما يتاح له الوقت للإدلاء بالأدلة والايضاحات التي تساعد على كشف برائته لتمييزه بالطبيعة الازدواجية، فهو وسيلة دفاع وأداة اتهام في آن واحد.¹

فالاستجواب عند الحضور الأول هو الإجراء الذي يتعرق من خلاله قاضي التحقيق عن هوية المتهم وضحيته وبدونه يعتبر التحقيق باطلا يتبع قاضي التحقيق خطوات هذا الإجراء ليكون قانونيا، لذا يتعين عليه القيام به، ولو استدعى ذلك مثول المتهم أمامه وفي حالة عن الاستجابة للاستدعاءات الموجهة إليه لا يمكن لقاضي التحقيق إحالته بإصدار أمر على المحكمة المختصة لمحاكمته وعند عملية الاستجواب عند الحضور الأول لا يحضر سوى أمين الضبط الذي لابد منه ووكيل الجمهورية إذا أراد ذلك فيما يجوز حضور المترجم تخلفه إذا وجد مبرر لذلك كما يحق للمتهم أن لا يدلي بتصريحاته إلا بحضور محامية.²

البند الخامس: استجواب المتهم في الموضوع

استجواب المتهم في الموضوع أي مواجهة المتهم بالأفعال والتهمة المنسوبة إليه ومناقشته بمواجهته بالأدلة القائمة ضده ومطالبته بإبداء رأيه وهو إجراء إجباري إذا كانت الأفعال تشكل جنائية، أما إذا كانت هذه الأفعال تشكل جنحة فهو إجراء جوازي يكون عادة في حالة إنكار المتهم للوقائع الموجهة إليه في حالة الاستجواب عند الحضور الأول. يجوز للمحامي أو للمتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أن يطلب من قاضي التحقيق تصريحاته، كما يحق لوكيل الجمهورية حضور الاستجواب ويتم ذلك بإخطاره من قبل كاتب التحقيق، وينبغي على قاضي التحقيق تلقي تصريحات المتهمين والشهود والضحايا والاستماع إلى تصريحات الضحية أولا.³

¹ عبد الحميد عمارة، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، المرجع السابق، ص70.

² صفوان محمد شديقات التحقيق الالكتروني والمحاكمة الجزائية عن بعد بتقنية V.C، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون جامعة المسيلة الجزائر، المجلد 41، العدد 1، 2015، ص653.

³ : صفوان محمد شديقات التحقيق الالكتروني والمحاكمة الجزائية عن بعد بتقنية V.C، المرجع السابق، ص654.

البند الثالث: الاستجواب الإجمالي

يجوز لقاضي التحقيق إجراء استجواب إجمالي إذا كانت الوقائع التي توبع من أجلها المتهم جنائية، ويعد جوازيًا متى تعلق التحقيق بقضية جنائية، ثم إنّه طبقاً للفقرة 02 من المادة 108 قانون الإجراءات الجزائية يمكن لقاضي التحقيق إجراء الاستجواب في الجرح قبل غلق التحقيق إذا رأى لذلك وجهاً يجرى الاستجواب الإجمالي يهدف تلخيص الوقائع وإبراز الأدلة التي سبق جمعها خلال مراحل التحقيق والإشارة إلى الاستعلامات التي وردت في شأن سلوك وشخصية المتهم وسوابقه العدلية.¹

البند الرابع: سماع للشهود والمواجهة

لسماع الشهود عن طريق تقنية المحاكمة المرئية لابد من توفير شروط تتمثل في أن يكون سماع الأطراف عن طريق المحاكمة، يقتضيه بعد المسافة ووجوب تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وتدوينها كاملة على محضر يوقع عليه القاضي المكلف وأمين الضبط وضمان سرية الإرسال وأمانته.

يقصد بالمواجهة مواجهة المتهم بغيره أو شهود لسماع التصريحات التي تتعلق بالتهمة بنفسه، فيجيب عنها بالنفي أو التأييد، والمواجهة قد تدفع المتهم إلى تقرير أقوال متناقضة ليست في صالحه أو الاعتراف بالأقوال المنسوبة إليه يلجأ قاضي التحقيق إليها قصد إدراج المواجهة في محضر خاصة.²

¹ المادة 108 فقرة ثانية من الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² صفاء أوتاني المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية كلية الحقوق جامعة دمشق ، المجلد 28 العدد 1، 2012، ص273.

المطلب الثاني: استخدام تقنية المحاكمة المرئية في مرحلة المحاكمة ومعوقاته

تعتبر مرحلة المحاكمة من بين أهم المراحل التي منها التطور الذي شهده قطاع العدالة، لاسيما فيما يتعلق باستعمال تقنية المحادثة المرئية حيث أصبحت هذه الوسيلة الحديثة خيارًا تلجأ إليه المحاكم في سياقات متعددة لما توفره من مزايا عملية.

وقد حرص المشرع على تنظيم هذا التحول من خلال وضع شروط محددة للجوء إلى هذه التقنية إلى جانب تحديد إجراءاتها ونطاق تطبيقها ضمانًا لتحقيق التوازن بين النجاعة القضائية واحترام حقوق المتقاضين.¹

غير أن هذا التطور رغم إيجابياته العديدة، أثار جدلاً واسعاً حول مدى تأثيره على مبادئ المحاكمة العادلة.

تعتبر تقنية المحاكمة المرئية خروجاً عن الأصل العام للمحاكمة الجزائية التي أساسها الحضور الشخصي لأطراف الدعوى الجزائية، ولذلك خصها المشرع الجزائري بمجموعة من الشروط حتى يتمكن من اللجوء إليها، والتي ينجم في حال إنتفاؤها عدم إمكانية استعمال تقنية المحاكمة المرئية، وسنتعرف على هذه الشروط من خلال تقسيمها إلى شروط موضوعية وأخرى تقنية.²

¹ صفاء أوتاني المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، المرجع السابق، ص274.

² صفاء أوتاني المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، المرجع السابق، ص275.

الفرع الأول: الشروط الموضوعية

تطرق إليها المشرع في نص المادة 14¹ من القسم الأول بعنوان شروط الاستعمال من الفصل الرابع بعنوان استعمال المحادثة المرئية أثناء الإجراءات القضائية في القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة، وهي كل من شرط المسافة، شرط السير الحسن شرط إحترام مبدأ الآجال المعقولة.

البند الأول: شرط بعد المسافة

أخذ المشرع الجزائري بعين الاعتبار بعد المسافة بين المحكمة ومكان تواجد المتهم أو الشخص المعني بالسماع، سواءً كان في المؤسسة العقابية أو بمقر إقامته، بالإضافة إلى إجراءات تحويل المحبوس إلى دائرة إختصاص المحكمة المعنية بالمحاكمة تتطلب وقتاً وتتوجب توفير وسائل مادية وبشرية ممّا من شأنه أن يؤدي إلى تأجيل المحاكمة أو الفصل في القضايا.

فيعتبر بعد المسافة من أهم الشروط الواجب توافرها للجوء لاستخدام تقنية المحاكمة المرئية، إلا أنّ المشرع الجزائري لم يحدد مسافة معينة، وإنما ترك ذلك للسلطة التقديرية للقاضي.²

البند الثاني: شرط ضرورة السير الحسن للعدالة

إنّ اللجوء لتقنية المحاكمة المرئية مقيد بشرط أن يكون ذلك لضرورة السير الحسن للعدالة وضمان محاكمة عادلة، وهذا تقادياً لكل ما من شأنه إعاقة السير الحسن للعدالة بما فيه عرقلة سير الإجراءات والمحاكمات، والذي يؤدي إلى المساس بحريات وحقوق أطراف الدعوى الجزئية لاسيما المحبوسين منهم .

¹ المادة 14 من القانون رقم 03-15 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية عدد 06 صادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

² خليل الله فليغة يزيد بوحليط المحاكمة عن بعد، سرعة الاجراءات أم اهدار للضمانات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قلمة، للمجلد 12 العدد 01، 2021، ص122.

البند الثالث: شرط إحترام مبدأ الآجال المعقولة

بالإضافة إلى شرط بعد المسافة وضرورة السير الحسن للعدالة فإن استعمال تقنية المحاكمة المرئية مقيد بشرط آخر، وهو إحترام مبدأ الآجال المعقولة، بحيث تسير الإجراءات في إطار مدة معقولة ودون تأخير، وهذا ضماناً لحقوق الأفراد وتكريس لقرينة البراءة¹.

الفرع الثاني: الشروط التقنية لاستعمال تقنية المحاكمة المرئية

نصت المادة 441 مكرر فقرة 02 و 03 من الأمر رقم 04-20² على أنه يجب أن تضمن الوسائل المستعملة سرية الإتصال وأمانته، وكذلك ألتقاط وعرض كامل وواضح لمجريات الإجراء المتخذ.

يتم تسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات، وعليه نستخلص أنه للجوء استعمال تقنية المحاكمة المرئية لابد من توافر مجموعة من الشروط المتمثلة في كل من ضمان سرية الإرسال وأمانته، التقاط وعرض كامل وواضح لمجريات المحاكمة، وتسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية يتم إرفاقها بملف الإجراءات، وسنتعرض لها بالتفصيل.³

البند الأول: ضمان سرية الإرسال وأمانته

لبدأ في إجراءات المحاكمة يستوجب قبل ذلك التأكد من سلامة وصلاحية جميع الوسائل والأجهزة المستخدمة في عملية نقل الصورة والصوت أثناء بث الإرسال، وذلك من خلال تأمين خصوصية المعلومات والبيانات ضد أي محاولات للاختراق أو التعديل أو التزوير أو التغيير، لضمان سرية الإتصال بين القاضي والطرف المعني.

¹ خليل الله فليغة يزيد بوحليط المحاكمة عن بعد، سرعة الاجراءات أم اهدار للضمانات، المرجع السابق، ص123.

² المادة 441 فقرة 02 و 03 من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

³ خليل الله فليغة يزيد بوحليط المحاكمة عن بعد، سرعة الاجراءات أم اهدار للضمانات، المرجع السابق، ص124.

ولتسهيل وتحقيق سرية الإتصال قامت وزارة العدل باستحداث شبكة إتصال محمية تدعى بالشبكة القطاعية لوزارة العدل، والتي تضمن الإتصال المرئي والتبادل الفوري والمؤمن للمعلومات .¹

البند الثاني: التقاط وعرض كامل وواضح لمجريات المحاكمة

يعد شرط التقاط وعرض كامل وواضح لمجريات المحاكمة شرطاً جوهرياً لضمان نزاهة الإجراءات القضائية، حيث يجب أن تتيح الوسائل التقنية المعتمدة عرضاً دقيقاً لجميع مجريات المحاكمة الجلسات، بما في ذلك المرافعات والمناقشات، وبما يكشف بوضوح عن هوية المتحدث، ويُمكن من سماع تصريحاته دون لبس، إذ أنه في حال الإخلال بهذا الأخير تصبح مجرد إجراء صوري يفتقر لمقومات المحاكمة العادلة.

البند الثالث: تسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية يتم إرفاقها بملف الإجراءات

يجب أن تسجل كل التصريحات والإفادات الأطراف الدعوى، وكافة مجريات المحاكمة على دعامة إلكترونية موثوقة والغالب أن تكون قرص مضغوط يرفق بملف إجراءات القضية، بالإضافة إلى محضر التصريحات المكتوب والموقع عليه من طرف القاضي المكلف وأمين الضبط .²

البند الرابع: جلسة سير المحاكمة المرئية

اعترف المشرع الجزائري بتقنية المحاكمة المرئية من خلال القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة، ثم بموجب الأمر رقم 20-04 ، بحيث أنه يمكن لجهات الحكم الفاصلة في القضايا الجزائية استعمالها، وذلك بمقتضى المواد 441 مكرر 07، 441

¹ حسيبة محي الدين سماع الشهود عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بين الحق في الحماية وحقوق الدفاع، مجلة

البحوث والدراسات القانونية، العدد 10 ، ص 285.

² حسيبة محي الدين، المرجع نفسه، ص 286.

مكرر 08، 441 مكرر 09 والمادة 441 مكرر 10¹ في الباب الثالث من الكتاب الثاني مكرر من قانون الإجراءات الجزائية بعنوان استعمال المحادثة المرئية في مرحلة المحاكمة، والتي تعتبر أهم مراحل الدعوى بحيث يقرر من خلالها مصير المتهم، وبالتالي تستوجب إتباع مجموعة من المبادئ والشكليات للوصول إلى محاكمة إلكترونية عادلة، إلا أنه رغم كل مزايا هذه التقنية غير أنها تمس بمبادئ المحاكمة العادلة.

تتم جلسة المحاكمة المرئية وفق إجراءات قانونية متبعة وهذا وفق ما جاء في الأمر رقم 20-04، بحيث أنه قد تطرقنا لمجموعة الشروط الواجب توافرها للجوء إلى هذه التقنية فيما سبق، والتي تشمل كل من التحضيرات المادية والتقنية، ليتم السير في جلسة المحاكمة المرئية وفق ما جاء به المشرع في المواد من 441 مكرر 07 إلى 441 مكرر 10 من قانون الإجراءات الجزائية:²

البند الأول: الجهات المخول لها طلب استعمال تقنية المحاكمة المرئية ونطاق استعمالها
نصت المادة 441 مكرر 07 (ق.إ.ج) على أنه " يمكن لجهات الحكم أن تلجأ لاستعمال المحادثة المرئية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب النيابة العامة، أوحد الخصوم أو دفاعهم، في استجواب أو سماع شخص أوفي إجراء مواجهة بين الأشخاص".³
ونستنتج من نص المادة أنه يمكن للمحاكمة أن تتم عن طريق تقنية المحادثة المرئية، إما من تلقاء نفسها، أو تكون بناءً على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم، وكل هذا في حدود إجراءات الاستجواب، السماع، المواجهة.

¹ المادة 441 مكرر 10 من الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² المواد من 441 مكرر 07 إلى 441 مكرر 10 من الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

³ المادة 441 مكرر 07 من الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

أولاً : الجهات المخول لها طلب استعمال تقنية المحاكمة المرئية في المحاكمة الجزائية وردت هذه الجهات على سبيل الحصر في نص المادة 441 مكرر 08¹ وهي: جهة الحكم الناطرة في الدعوى، ممثل النيابة العامة أحد خصوم الدعوى أو دفاعه. سنتطرق إلى كل جهة بالتفصيل:

أ- **جهة الحكم:** في حال قررت المحكمة من تلقاء نفسها واستناداً لسلطتها التقديرية اللجوء لاستخدام تقنية المحاكمة المرئية تعني المحكمة باستطلاع رأي ممثل النيابة العامة الحاضر أثناء الجلسة، كما تتولى إبلاغ باقي الخصوم في الدعوى بذلك.

كما يمكن للمحكمة أن تستمر فيه حتى في حالة معارضة النيابة العامة أو أحد الخصوم، وذلك إذا رأت عدم جدية هذا الاعتراض، ويكون هذا القرار غير قابل للطعن، وهذا حسب ما جاء في المادة 441 مكرر 08 فقرة 01² ق.إ.ج، كما وأن المادة ذاتها نصت على إلغاء شرط موافقة المتهم على استعمال تقنية المحادثة المرئية، ويصدر الحكم حضورياً اعتبارياً في مواجهته في حال رفضه الإجابة أو قرر التخلف عن الحضور إذا تقرر إجراء المحاكمة باستعمال المحادثة المرئية.

ب. أطراف الدعوى الجزائية أو دفاعهم:

باستقراء نص المادة 441 مكرر 09 (ق.إ.ج)³ المعدل والمتمم، نجد أن المشرع الجزائري أعطى لكل من ممثل النيابة العامة وأطراف الدعوى أو دفاعهم صلاحية القيام بتقديم طلب للجهة القضائية من أجل استخدام تقنية المحاكمة المرئية، على أن تلتزم جهة

¹ المادة 441 مكرر 08 من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² المادة 441 مكرر 08 فقرة ثانية من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

³ المادة 441 مكرر 09 من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

الحكم بالفصل في الطلب المقدم إليها قبولاً أو رفضاً، بعد استطلاع رأي بقية الأطراف أو دفاعهم وممثل النيابة العامة، كما وأنه يجوز لها مراجعة قرارها في حال ظهور ظروف جديدة بعد تقديم الطلب إليها.

الفرع الثالث: معوقات المحاكمة المرئية عن بعد في المسائل الجزائية

إن من أهم المعوقات التي تعرقل سير المحاكمة المرئية في المسائل الجزائية هو ذلك الجانب التقني لها وهو ما أثبتته الواقع العملي، فالمحكمة الالكترونية هي عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي تفاعلي مؤمن تقوم على ركائز محددة، هذه الركائز هي : تلك المتطلبات التي يجب توفرها والتي تتمثل في البنية التحتية للمحكمة الالكترونية من أجهزة حواسيب و اتصالها بشبكة انترنت بجودة عالية و تجهيز القاعات بكاميرات تصوير و شاشات عرض كبيرة، وحماية تقنية فعالة ضد الاختراقات السببرانية لمواقع المحاكم الالكترونية، كما تتطلب هذه المنظومة كوادر بشرية متخصصة في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال تشرف عليها و على حسن استخدامها و سيرها لإنجاح مجريات المحاكمة، وهو الأمر الذي تفتقده العديد من المحاكم، مما يجعل المحاكمة المرئية تفتقر إلى أهم متطلبات المحاكمة العادلة من خلال سوء البث و رداءة الاتصال.¹

الحكم بعدم الدستورية هو ذلك الحكم الصادر في الدعوى الدستورية و هي دعوى قضائية تنتمي إلى طائفة القضاء العيني توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون فيها بعيب دستوري، و لقد أثارت النصوص التشريعية المنظمة للمحاكمة المرئية عن بعد في المحاكم الجزائية نقاشا واسعا حول مدى مطابقتها للمبادئ الدستورية المتعلقة

¹ محمد حزيط أصول الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري، الطبعة الرابعة، دار بلقيس، الجزائر، 2024،

بالحق في المحاكمة العادلة، فشهدت ساحة القضاء عدة حالات للدفع بعدم دستورية النصوص التي تجيز استخدامها.¹

أولاً: مدى دستورية المحاكمة المرئية عن بعد في المسائل الجزائية

انصبت مسألة مدى دستورية استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في إجراءات المحاكمة الجزائية على عدة نقاط على درجة بالغة من الأهمية لتعلقها بالحقوق والحريات المكفولة دستوريا للمتقاضين سواء في مرحلة التحقيق أو مرحلة المحاكمة، إذ يؤدي استخدام تقنية الاتصال المرئي و المسموع في المحاكمة الجزائية إلى الاعتداء على حقوق في الدفاع، ففي قضاء مستقر للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ترى أن حق المتهم في الحضور المادي يكتسب أهمية كبرى من أجل محاكمة عادلة و منصفة، وتمكين صاحب الشأن من الاتصال الكافي بمحاميه و إعداد دفاعه لإبراز حججه مع ضمان سرية هذا الاتصال و هو ما لا توفره المحاكمة المرئية.²

و من النقاط التي تمس أيضا بالحقوق والحريات و تثير التساؤل حول دستوريتها هي : تلك النصوص القانونية التي وردت في التشريعات الجنائية سواء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري أو الفرنسي أو التي تضمنت عدم التزام المحكمة باعتراض أطراف الدعوى الجزائية للمثول وفق إجراء المحادثة المرئية عن بعد خاصة بالنسبة للمتهم، فالجوء الجبري للمحادثة المرئية عن بعد فيه إخلال لحرية المتهم وحقه في الدفاع خاصة و أن الأمر يتعلق بشخص لم تتم محاكمته نهائيا و يفترض فيه البراءة، هذا و تثير أيضا مسألة و وضع المتهم رهن الحبس المؤقت أو تمديده خلال إجراءات المحاكمة عن طريق استخدام

¹ عبد الرحمان خلفي الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري والمقارن، الطبعة 6، دار بلقيس، الجزائر، 2022 ،

ص125.

² عبد الرحمان خلفي الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري والمقارن، المرجع السابق، ص126.

تقنية المحادثة المرئية النقاش حول دستورية النصوص التي أجازت هذا الإجراء، خاصة انه يعتبر ادني حق في الحضور جسمانيا أمام السلطة غيرهما....¹

ثانيا: حالات الدفع بعدم دستورية النصوص المتعلقة بالمحاكمة المرئية عن بعد

هناك حالات عديدة للدفع بعدم دستورية نصوص استخدام المحاكمة المرئية عن بعد خاصة تلك التي شهدها المجلس الدستوري بفرنسا، و الذي اصدر في هذا الخصوص العديد من القرارات خلصت في النهاية إلى عدم دستورية النصوص القانونية المتنازع فيها و يعد من بين أهم القرارات، قرار المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 30 افريل 2020 في المسالة الأولوية الخاصة بمطابقة الفقرة 4 من المادة 706 من ق إ ج² ف للحقوق والحريات التي يكفلها الدستور في صياغتها المستمدة من القانون رقم 222 في 23 مارس 2019 بشأن البرامج وإصلاح العدالة المتعلقة برفض اعتراض اللجوء للمحادثة المرئية من صاحب الشأن و قرر المجلس عدم دستورية النص المتنازع فيه، كما أثير في هذا القرار مسالة امتداد حجية القرار إلى جميع النصوص المماثلة من حيث الصياغة.

و لقد سبقه عدة قرارات ذات الصلة خلصت كلها بعدم دستورية النصوص المحالة إلى المجلس الدستوري و المتعلقة بتنظيم المحادثة المرئية عن بعد في المحاكم الجزائية على غرار قرار المجلس الدستوري في 21 مارس 2019 المتعلق بالنصوص التشريعية و الواردة في قانون 23 مارس ، و القرار الصادر بتاريخ 20 سبتمبر 2019، ثم تلاه قرار المجلس الدستوري بتاريخ 15 يناير 2021 في خصوص المسالة الأولوية المثارة حول دستورية المادة 706-71 من ق إ ج ف ، كما صدر قرار عن المحكمة الدستورية البلجيكية

¹ أدير نعيمة وعباس كريمة إجراءات المحاكمة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص القانون الجنائي

والعلوم الجنائية كلية الحقوق جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية. 2021، ص29.

² المادة 706 فقرة 04 من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

رقم 2018/76 بتاريخ 21 يونيو 2018 يقر بإلغاء القانون الصادر في 29 يناير 2016

الذي أدرج إمكانية التحقيق عبر المحادثة المرئية عن بعد مع المعتقلين الاحتياطيين.¹

المبحث الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة عن بعد وأثارها

ضمانات المحاكمة العادلة هي مجموعة المبادئ والإجراءات القانونية والدستورية التي تكفل حماية حقوق الإنسان، وتحول دون تعسف السلطة، وتضمن سير العدالة بنزاهة وشفافية. وهي مقسمة إلى ضمانات أساسية تكفل حقوق المتهم قبل وأثناء المحاكمة.

المطلب الأول: ضمانات المحاكمة العادلة

تتمثل ضمانات المحاكمة العادلة في مجموعة القواعد والإجراءات القانونية والدستورية التي تهدف إلى حماية حقوق المتهم، وتحقيق التوازن بين حق المجتمع في العقاب وحرية الفرد. تتضمن هذه الإجراءات عدم التعسف، وتكفل للمتقاضين الحق في الدفاع عن أنفسهم أمام قضاء مستقل ومحيد.

الفرع الأول: ضمانات المحاكمة العادلة

رغم أن المشرع الجزائري نص في المادة 442 مكرر على ضرورة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون أثناء المحاكمة الجزائية عن بعد، إلا أن مدى تجسيدها على أرض الواقع أثار الكثير من النقاش في الأوساط الحقوقية والقضائية نتناوله من خلال ما يلي:

1- مبدأ العلنية والمحاكمة عن بعد

مادامت الأحكام الجزائية، تصدر باسم الشعب الجزائري، فإن ضمانات العلنية مكفولة في القانون الجزائري، فلكل جزائي الحق في حضور جلسات المحاكمة سواء كان معنيا بها أم لا، ذلك لأن لها قيمة أساسية تسمح بضمان حياد القانون مهمة القضاء في الدعوى،

¹ أدير نعيمة وعباس كريمة إجراءات المحاكمة، المرجع السابق، ص30.

وتكفل له وللصحافة وسيلة التحقق من ضمانات المحاكمة التي بدونها الذين أناط بهم تفقد طابعها القانوني.¹

وقد نص التعديل الدستوري لسنة 2020 في مادته 255² نص على أن "تعلل الأحكام وينطق بها في جلسات علنية"

إلا أنه وبعد اعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد، يرى البعض أن هذه التقنية لا تحقق مقتضيات المحاكمة العادلة لمساسها بأهم مبادئ المحاكمة وهو مبدأ العلنية فهي نظرا لاعتمادها في أغلب الوقت على دوائر مغلقة بين مكان الاحتجاز وقاعة المحكمة حيث لا تسمح بممارسة الرقابة الشعبية على هيئة الحكم، فان ذلك يمثل مخالفة صريحة لمبدأ علانية الجلسات، كما أنه يخلف الشك والشبهات التي تسيء إلى مصداقية القضاء.³ كما أنه بالرجوع إلى المادة من دستور 285 من دستور 2020⁴ نجد أنها تنص على أن "جلسات المحكمة علنية، ما لم يكن في علانيتها مساس بالنظام العام أو الآداب العامة، وفي هذه الحالة تصدر المحكمة حكما علنيا بعقد جلسة سرية، غير أن للرئيس أن يحظر على القصر دخول قاعة الجلسة وإذا تقرر سرية الجلسة تعين صدور الحكم في الموضوع في جلسة علنية...".

¹ بخات كلتومة، التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص

القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2022، ص 68.

² المادة 255 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتضمن تعديل الدستور الجزائري، جريدة رسمية عدد 82 لسنة 2020.

³ بخات كلتومة، التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر، المرجع السابق، ص 69.

⁴ المادة 285 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتضمن تعديل الدستور الجزائري، جريدة رسمية عدد 82 لسنة 2020.

وباستقراءنا لهذا النص نجد أن الحالات الاستثنائية التي تجرى فيها المحاكمة سرية تتعلق فقط بالنظام العام والآداب العامة ولم تشر إلى مقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو احترام مبدأ الآجال المعقولة التي جاءت بها المادة 441 مكرر من الأمر، 04-20،¹ وهو ما يجعل الإحالة من هذه المادة إلى قانون الإجراءات الجزائية في موضوع الحقوق وضمانات المحاكمة العادلة شكلي ومرتبجل لم يراع فيه المشرع خصوصية هذا الإجراء المستحدث، كما أنه انتقاص من مبدأ الشرعية الإجرائية الذي مفاده أنه لا إجراء إلا بناء على نص قانوني، وعليه فمخالفة العلنية في المحاكمة الجزائية عن بعد غير مؤسس قانونا.

وفي هذا الصدد يتعين على الدفاع التماس تسجيل الإشهاد بعدم علنية الجلسة وبطلان المحاكمة والحكم الصادر بشأنها.

ومع حالة الطوارئ الصحية التي يعيشها العالم والتي دفعت غالبية الدول إلى اللجوء إلى هذا النموذج الاستثنائي من المحاكمات لجأت العديد من الدول إلى توفير الإمكانيات الفنية والتقنية التي من شأنها إتاحة منصات بث مرئي أو صوتي للجلسات أو على الأقل تقدير إتاحة تلك الخاصة لعدد قليل من الأفراد من ممثلي وسائل الإعلام وأصحاب المصلحة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفتح نافذة للجمهور لمتابعة وقائع المحاكمات، بما يضمن نزاهة وسلامة إجراءاتها.²

¹ المادة 441 مكرر من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² بلخير فضيلة وبركاني سفيان المحاكمة المرئية على ضوء القانون رقم 04-20، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر،

تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر 1، باتنة، 2024، ص49.

وهو ما بدأت بعض المحاكم بالولايات المتحدة الأمريكية في تطبيقه عبر منصات الإنترنت المفتوحة للكافة مثل يوتيوب أو باستخدام شاشات العرض الضخمة المثبتة في قاعات المحكمة والمتاحة للجمهور مثل محاكمة الضابط المتهم بقتل المواطن جورج فوليد وفي المملكة المتحدة، بدأت المحاكم في نشر العديد من الإرشادات القانونية والتقنية لكيفية بث تلك الجلسات بطريقة تضمن وصولها لأكبر عدد من المواطنين والصحفيين، وذلك كله مع الاحتفاظ بالحق في منع البث أو حظر النشر في بعض القضايا التي تحددها، أو السماح لعدد قليل من الحضور. وفي جميع الأحوال يحق لوسائل الإعلام الاستماع والحضور في جميع إجراءات المحكمة العلنية بما في ذلك التي تخضع لقيود البث أو النشر.¹

2- حقوق الدفاع والمحاكمة عن بعد

تعتبر حقوق الدفاع من الحقوق الطبيعية اللصيقة بالشخصية الإنسانية وهي من أهم ركائز المحاكمة العادلة، فقد كفلتها كل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، وهي بالجمع لأنها محصلة لحقوق كثيرة تتضمن حقوق فرعية مكرسة كالحق في الاستعانة بمحام ومبدأ الحضورية والشفوية ومبدأ تكافؤ الفرص، لذلك اعتبرت مرتبطا بالفرس فيما يعرفه قانون المحاكمة عن بعد من مناقشات في الأوساط الحقوقية.²

3- الحق في الاستعانة بمحام

مما لا شك فيه أن حرمان المتهم من الحضور المادي بجلسة محاكمة علنية يعني حرمانه من مضامين المساندة الفعلية والفعالة للمحامي لاضطرار هذا الأخير إلى الاختيار بين الحضور إلى جانبه بالسجن أو الحضور بالجلسة، وفي كلتا الحالتين ستكون استفادة

¹ بلخير فضيلة وبركاني سفيان المحاكمة المرئية على ضوء القانون رقم 04-20، المرجع السابق، ص 51.

² جحا حورية، إجراءات المحاكمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق

جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص 45.

المعني بالأمر من مساندة المحامي مختزلة، وحتى لو تدارك ذلك بتتصيب محامين اثنين أو أكثر سيكون مكلفا وماسا بحق الولوج إلى العدالة بدون ضرر كل ذلك إذن يشكل ضربا خطيرا لحقوق الدفاع يجعل الحكم مشوب بالبطلان تطبيقا للدستور والمقتضيات قانون الإجراءات الجزائية. ويوجب القانون على المحكمة التي تعتزم إجراء تلك المحاكمة عن بعد أن تصدر قرارا معللا في ذلك المادة 441 مكرر من الأمر 04-20، ولم يشير المشرع الجزائري إلى ضرورة إعلام به المتهم في محبسه بوسيلة كتابية في أجل معين من تاريخ انعقادها كما فعل المشرع التونسي ولا إلى تمكينه من التشاور مع موكله.¹

ويترك لمحامي المتهم خيارا في أن يرافع عن موكله بالمؤسسة العقابية حيث هو أو في مقر المحكمة، ويظهر هنا اشتراط الإجراءات الكتابية المعللة وتمكين المحامي من حق غير مقيد بأي شرط من الحضور مع موكله بالمؤسسة العقابية كضمانة هامة لنزاهة الإجراءات.

ومن القصور الذي يطال هذا المبدأ في ظل هذه المحاكمة عن بعد يتمثل في ذلك الذي يتعلق بتواصل المتهم مع محاميه، ففي مرات عديدة يرغب المتهم أثناء جلسة المحاكمة بأن يتواصل مع دفاعه عن مستجدات المرافعة، فيجد نفسه غير قادر نظرا لابتعاده عن جلسة الحكم.

كما أن تواجد المتهمين في أماكن احتجازهم أثناء الجلسة قد يثنيهم عن الحديث عن أي انتهاكات أو مخالفات يتعرضون لها، وهذا فيه مساس جلي بهذا الحق الكوني والأساسي.²

¹ جحا حورية، إجراءات المحاكمة، المرجع السابق، ص 46.

² يسرى بوراس، التقاضي في المسائل الجزائية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص

القانون الجنائي والعلوم الجنائية كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، 2021، ص 36.

4- مبدأ الحضورية والشفوية

يقصد بمبدأ حضور المتهم للمحاكمة التواجد المادي أمام المحكمة للمواجهة والمناقشة والاطلاع مع باقي الأطراف على الأدلة في نفس الزمان والمكان وهو من التقاليد الراسخة في سير المحاكمات العادلة...¹

وقد أثار الحضور الافتراضي للمتهم بدلا من الحضور المادي جدلا قانونيا وفقهيا في الأوساط الحقوقية، فهناك من أيده تحت مبرر تجنب خطر تهديد حياة السجين أو باقي المتدخلين في المحاكمة، وباقي السجناء، وذلك لأن الحق في الحياة حق مقدس وأولى وأسبق من باقي الحقوق أي أن الدولة تضمن حق الحياة بالقانون، وتتدخل السلطات العمومية لضمان هذا الحق وهو ما أكدته المادة 38 من الدستور المعدل 2020 حيث نصت على أن "الحق في الحياة لصيق بالإنسان يحميه القانون..."²

وكما أن قاعة السجن المتواجد بها المحبوس تعد امتدادا لقاعة المحكمة، فمادام المتهم يشاهد هيئة المحكمة ويتواصل معها خلال كل الإجراءات فان هذه المحاكمة تتوافر فيها المناقشة الحضورية والشفوية وقد نصت المادة الرابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على إمكانية التأسيس على فكرة الضرورة للتحويل عن بعض القيود الإجرائية بأن: "هناك رخصة دولية من القوانين الدولية تسمح للدول في حالة الطوارئ والتي تهدد حياة الإنسان وبعد إعلام منظمة الأمم المتحدة بعدم احترام بعض الحقوق التي سيحرم منها المتهمون في حالة الطوارئ، ومن أهمها الحق في محاكمة حضورية"³.

¹ يسرى بوراس، النقاضي في المسائل الجزائية في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص37.

² المادة 38 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتضمن تعديل الدستور الجزائري، جريدة رسمية عدد 82 لسنة 2020.

³ مولاي ملياني بغدادي، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص185.

وهناك في الطرف المقابل من يعتبر أن الحضورية عبر الصوت والصورة خرق ل ضمانات المحاكمة العادلة وآلية غير مكتملة، لأن هيئة المحكمة يصعب عليها أن تسير إجراءات استجواب واستفسار المتهم من مكان تواجدته بالمؤسسة العقابية بسبب عدم وجود إنترنت ذات سرعة عالية، وميكروفونات وسماعات ذات جودة عالية، وهو ما تم اشتراطه من طرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بحيث يجب أن تتوفر بعض المعايير في مجال التقاضي عن بعد كتوفير اللوازم الإلكترونية والسهر على أن تمر المحاكمة عن بعد بالسلسلة اللازمة ودون انقطاع في البث ثم أخيرا مراعاة حقوق الدفاع.¹

كما أنها تفوت على المتهم فرصة معاينة كل ما يجري بالجلسة من تفاعلات وردود أفعال في حينها، وهكذا يبقى تحت رحمة الكاميرا الثابتة عوض أن يكون حرا في التقاط ما يريده من مجربات وقائع الجلسة والتفاعل معها، بل يحدث أحيانا أن يسمع تدخلا أو كلاما دون أن يتمكن من معرفة مصدره أو صاحبه، كما أنه سيجد صعوبة في طلب التدخل متى شاء لكون تناوله الكلمة يبقى مرهونا وبشكل مطلق بإرادة رئيس الجلسة.

كما أن إمكانية إجراء المحاكمة عن بعد تتوقف على موافقة صريحة من المتهم ولكافة أطراف الدعوى الجزائية في استعمال هذه التقنية، وهو إجراء كذلك محل نقاش قانوني من حيث أن وجود المتهم بالمؤسسة العقابية يعدم إرادته، فقد يوافق على التقنية عبثا دون أدنى معرفة بها وبحقوقه القانونية، ودون أن يكون له محام للتواصل معه بشأنها.²

¹ يسرى بوراس، التقاضي في المسائل الجزائية في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص38.

² يسرى بوراس، التقاضي في المسائل الجزائية في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص39.

وللحضورية أهمية ودور كبير في تكوين قناعة القاضي الجزائي في القضايا المعروضة، أمامه، والتي نص عليها المشرع في المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية¹ بأن ... وللقاضي أن يصدر حكمه تبعا لاقتناعه الخاص، ولا يسوغ للقاضي أن يبني قراره إلا على الأدلة المقدمة له في معرض المرافعات والتي حصلت المناقشة فيها حضوريا أمامه".

وفي هذا الإطار يصعب على القاضي تكوين اقتناعه والمتهم لزال بالسجن ويتواصل معه من قاعة المحكمة دون المعاينة المباشرة للمتهم لطريقة تفاعله مع استجواب الهيئة القضائية وأسئلة الدفاع والنيابة العامة، ومواجهته مباشرة بالشهود وما يصرح به كل شاهد بالجلسة وعدم تمكن القاضي من قراءة تقاسيم وتعبيرات وجه المتهم وحركاته ونبرة صوته خلال مناقشة الملف، لأن الشاشة أو الصورة قد لا تعبر عن حقيقة تلك الحركات وفي بعض الحالات قد نشاهد حركات الفم تتحرك دون صوت، وهو ما يعرقل تكوين قناعته. ومن الصعوبات التي قد تعرقل اقتناع القاضي عدم إمكانية عرض وسائل الاقتناع مباشرة على المتهم كالمسروقات والسلاح كمحجوزات حجزت لديه، وفي جرائم التزوير المادي يصعب عرض التوقيع المزور على المتهم قبل إجراء الخبرة، كما أنه يصعب على القاضي مواجهة المتهم بتوقيعه على محضر الضبطية القضائية إذا نازع المتهم في التوقيع عليه والاطلاع على محضر تصريحه وتوقيعه على المحضر.²

¹ المادة 212 من الأمر 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² يسرى بوراس، النقاضي في المسائل الجزائية في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص 40.

وهناك من اعتبر هذا القصور ضرب لأحد أعمدة المنظومة الجنائية ألا وهو تحقيق الردع والزجر بالشكل الذي يتلاءم مع خطورة الجاني والجريمة على حد سواء.

4- مبدأ تكافؤ الفرص

تشكل المحاكمة عن بعد انتهاكا لمبدأ تكافؤ الفرص الذي يعد مستلزما هاما من مستلزمات حقوق الدفاع، إذ يكون أحد الأطراف وهو النيابة العامة حاضرا ماديا وله تقديم كل دفعه ومرافعاته على المجتمع دون وجود عوائق تقنية وبشكل مباشر ودون حواجز بينه وبين باقي الأطراف والمتدخلين وهيئة المحكمة، حيث يتتبع مجريات المحاكمة بشكل سليم ودقيق، ويتدخل متى شاء ويطلع بسهولة على كل ما يدلى به شأنه في ذلك شأن الطرف المدني أن وجد، نجد بالمقابل المتهم القابع في الجهة الأخرى من السجن محروما من كل ما هو متوفر لخصمه من إمكانيات، و هو ما يؤثر بشكل سلبي على ممارسته لحقوق دفاعه.

ومن أوجه المساس بالمبدأ أيضا، أن الجهود المتخذة لإعمال تجربة المحاكمات عن بعد لم تستحضر وضعية بعض الفئات وحقهم في الولوج إلى العدالة وفي الانتصاف ومن بينهم الأشخاص في وضعية إعاقة سمعية بصرية.¹

الفرع الثاني: آثار المحاكمة عن بعد على الدعوى وأطرافها

تتمثل أولى النتائج السلبية للنقاضي الإلكتروني في كونه يُفقد المحاكمة روحها الإنسانية، إذ يحرم المتهم من الاستفادة من الأبعاد الوجدانية التي قد يؤثر بها القاضي عند مباشرته للإجراءات حضوريا.

¹ يسرى بوراس، النقاضي في المسائل الجزائية في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص41.

كما أن هذا الأسلوب يتعارض مع مبدأ حرية اقتناع القاضي الجزائي، وهو من المبادئ المستقرة في القوانين الإجرائية الحديثة. وقد نصت المادة 349 من قانون الإجراءات الجزائية¹ على هذا المبدأ بقولها: "يحكم القاضي في الدعوى حسب عقيدته لديه بكامل حريته، وهو ما يقتضي من القاضي البحث عن الحقيقة بجميع الوسائل القانونية، بما في ذلك الأمر من تلقاء نفسه بتقديم أي دليل يراه ضرورياً لظهور الحقيقة (القانون الجزائري)".

المطلب الثاني: أثر المحاكمة الجزائية عن بعد على مراحل الدعوى

مرحلة التحقيق هي مرحلة تحضيرية تسبق مرحلة المحاكمة تعنى بوظيفة البحث عن الأدلة المتعلقة بموضوع الدعوى قبل إحالتها إلى المحكمة، فعلى ضوء النتائج المتوصل إليها خلال التحقيق الابتدائي من أدلة تثبت ارتكاب الجرم وتنسبه للمتهم، يمكن للمحكمة أن تنظر في الدعوى وقد اتضحت عناصرها، وظهرت أهم المعطيات المتصلة بها تمهيدا للفصل فيها.

الفرع الأول: أثر تقنية المحادثة المرئية عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة التحقيق

تمنح للمتهم في مرحلة التحقيق ضمانات تحمي حقوقه وحريته من أي تعسف أو انتهاك جرّاء اتخاذ إجراءات التحقيق بخاصة مع استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد، وأهم هذه الضمانات هي حق الدفاع، والحق في سرية إجراءات التحقيق.²

أولاً: أثر تقنية المحادثة المرئية عن بعد على حق الدفاع

أقر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حق المتهم في الاستعانة بمحام يختاره، وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه وأن تزوده المحكمة

¹ المادة 349 من الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.

² أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص130.

كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك بمحام يدافع عنه، وبذلك يحق للمتهم أن يرفض استجوابه أمام جهات التحقيق إلى حين حضور محاميه، ولا يجوز سماع المتهم إلا إذا تم استدعاء دفاعه قانونا ما لم يتنازل صراحة على ذلك، وحق المتهم في الاستعانة بمحامٍ من الحقوق الأساسية لمحاكمة عادلة، باعتبار أن للمحامي حق تمكينه من ملف الدعوى، وحق حضور الاستجواب، وحق تقديم كل طلب أو دفع لفائدة موكله.¹

ونصت على وجوب احترام هذا الحق الفقرة الأخيرة من المادة 71-706 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي التي تضمنت الأحكام المتعلقة بتنظيم إجراءات استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق والمحاكمة حيث جاء فيها: "... ومن أجل ضمان ممارسة حق الدفاع في ظل مثل هذه الأوضاع، يمكن للمحامي التواصل مع موكله عن طريق استعمال وسائل التواصل عن بعد".²

وبلجوء المشرع الجزائري إلى استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق، أصبح بإمكان قاضي التحقيق استجواب المتهم عن طريق هذه التقنية بمقر المحكمة الأقرب لمكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة 2015، على أن يلتزم قاضي التحقيق أثناء استجواب المتهم بالحرص على استدعاء محاميه بواسطة كتاب موصى عليه يرسل إليه قبل الاستجواب بيومين على الأقل، أو استدعائه شفاهة

¹ خنوش أمينة وجلاط عبد الكريم تقنية المحادثة المرئية كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية، مذكرة لنيل شهادة

الماستر في الحقوق، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت،

2023، ص64.

² خنوش أمينة وجلاط عبد الكريم تقنية المحادثة المرئية كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية، المرجع السابق،

ص65.

ويثبت ذلك في المحضر، كما يحق لمحامي المتهم الحضور رفقة موكله بمكان سماعه و / أو أمام جهة التحقيق المختصة.

والملاحظ أن الضمانات المقررة للمتهم في مرحلة التحقيق في ظل استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد هي نفسها التي تم تقريرها للمتهم في ظل إجراءات التحقيق العادية، وقد شدد المشرع الحرص على ضمان حماية حقوق المتهم بتمكينه من الاستعانة بمحامٍ، ومنح للأخير حق التواجد مع موكله أثناء استجوابه تكريسا لحقوق الدفاع¹.

ثانيا: أثر تقنية المحادثة المرئية عن بعد على سرية إجراءات التحقيق

تبعاً لمقتضيات النظام الإجرائي المختلط الذي أخذ به المشرع الجزائري فإن سرية إجراءات التحقيق تعد من أهم الضمانات التي تحمي حقوق المتهم، حيث يتم التحقيق في غير حضور الجمهور على عكس إجراءات المحاكمة التي تتصف بالعلنية، ويلتزم كل شخص يساهم في إجراءات التحقيق بكتمان السر المهني تحت طائلة العقوبات الجزائية.² ولتكريس مبدأ سرية إجراءات التحقيق في ظل اعتماد نظام المحادثة المرئية عن بعد، حرص المشرع على وجوب ضمان الوسائل المستعملة في هذه التقنية لسرية الإرسال وأمانته، وضرورة تسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها. ولعل الهدف من الحفاظ على سرية مجريات التحقيق يتجلى من خلال حماية أصل البراءة وعدم المساس بسمعة المتهم وكرامته ومنع التشهير به باعتبار أن نسبة التهمة إلى

¹ صحراوي الميلودي وبن فاتح أمال، المحادثة المرئية في قانون الإجراءات الجزائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،

تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2023، ص71.

² صحراوي الميلودي وبن فاتح أمال، المحادثة المرئية في قانون الإجراءات الجزائية، المرجع السابق، ص72.

شخصه لا تجعل منه مدانا بصفة نهائية لذا يجب أن يتم اعتباره بريئا إلى حين صدور حكم الإدانة.¹

وما يبرر وجوب الحفاظ على سرية مجريات التحقيق أيضا حماية الخصوم وسلطة التحقيق من تأثير الرأي العام، حيث أن نشر أخبار التحقيق قبل بدء المحاكمة غالبا ما يصحبه تهويل، خصوصا إذا كانت الجريمة التي ينشر عنها من الجرائم الهامة التي تشغل الناس، وهنا تظهر في الرأي العام تيارات تناصر المتهم أو تناهضه، وهذه التيارات قد تحدث تأثيرها على مجريات التحقيق وحتى على هيئة الحكم التي تتشكل في وجدانها فكرة ثابتة عن المتهم سواء بالإدانة أم بالبراءة وهي فكرة غير مستمدة من وقائع الدعوى المطروحة عليه، وبالتالي يكون المتهم ضحية حكم مسبق.²

الفرع الثاني: أثر تقنية المحادثة المرئية عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة المحاكمة

تعتبر مرحلة المحاكمة هي المرحلة الحاسمة في الدعوى العمومية والتي يتحدد من خلالها مصير المتهم بين البراءة والإدانة، وإذا كان الغالب أن يستغرق التحقيق الابتدائي وقتا طويلا قد يصل إلى شهور أو ربما سنوات حسب طبيعة الجريمة ودرجة تعقيدها فإن المحاكمة لا تعدو أن تكون خلال ساعات قليلة أو أيام في حالات تأجيل النطق بالحكم لكن ذلك لا يمنع من إجراء تحقيق قضائي تقوم به المحكمة من خلال الاستجوابات والأسئلة

¹ محمد سعيد لمنور ، أصول الإجراءات الجزائية، شرح لأصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص173.

² معافة أيمن المحاكمة في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص جريمة وأمن عمومي، كلية الحقوق، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2022، ص37.

وسماع أقوال المتهم والضحية والشهود، ومناقشة أدلة الإثبات والنفي في معرض المرافعات وذلك لتكوين قناعة كافية لدى هيئة المحكمة الإدانة المتهم أو تبرئته بحكم مسبب.¹

وباعتماد المشرع الجزائري على تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة، يثار إشكال حول تأثير استخدام هذه التقنية على مبادئ المحاكمة وأهمها مبدأي العلنية والوجاهية، وسنتناول ذلك فيما يلي:²

أولاً: أثر تقنية المحادثة المرئية عن بعد على مبدأ العلنية

إن المحاكمة العادلة لا تتجسد إلا إذا كانت جلسات القضاء مفتوحة أمام عامة الناس، ليمارس هؤلاء رقابة شعبية على القاضي تدفعه أكثر إلى الحرص على تطبيق القانون ومراعاة حقوق الخصوم والمساواة بينهم.

ويقصد بعلنية الجلسة فتح مجال حضور المحاكمة أمام الجمهور، غير أنه يستثنى على عمومية المحاكمة في جلسة سرية إذا كان في علانيتها خطر على النظام العام والآداب العامة، على هذا المبدأ أن : تتم أن يصدر الحكم في موضوع الدعوى في جلسة علنية.

وبعد اعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المحاكمة الجزائية يرى البعض أن هذه التقنية لا تحقق مقتضيات المحاكمة العادلة لمساسها بأهم مبادئ المحاكمة وهو مبدأ العلنية، فهي لا توفر حضور الجمهور في قاعة الجلسات، ولا تسمح للعامة بممارسة الرقابة الشعبية على هيئة الحكم، وهذا ما يفسح المجال لتعسف القضاة، ويمس بضمانات الخصوم وبخاصة المتهم، بينما يرى البعض الآخر أن المبررات التي دفعت التشريعات لاعتماد هذه التقنية بخاصة في الوقت الراهن هي مبررات صحية محضة، تهدف إلى تفعيل البروتوكول

¹ معافة أيمن المحاكمة في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص38.

² عبد الفتاح عبد اللطيف الجبار، الاجراءات الجنائية في التحقيق والمحاكمة، ط1، دار الحامد، الاردن. 2015، ص197.

الصحي المفروض من طرف منظمة الصحة العالمية لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا، وهذا ما يعرقل تطبيق مبدأ العلنية الذي قد يكون تكريسه في هذه الظروف مساسا بالصحة العامة، وهي مصلحة أولى بالحماية من مصلحة المتهم الخاصة.¹ وعليه فإن الباحث يرجّح الرأي الثاني ويرى أنّه حسنا فعل المشرع الجزائري باعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد خاصة في مرحلة المحاكمة في ظل الأوضاع الصحية الراهنة حفاظا على الأمن والصحة والسلامة العمومية.²

ثانيا: أثر تقنية المحادثة المرئية عن بعد على مبدأ الوجاهية

تتم المحاكمة بصفة وجاهية عن طريق وضع المتهم وجها لوجه أمام متهم آخر، أو شاهد، أو ضحية لسمع بنفسه ما يصدر منهم من أقوال وما يبدر منهم من ادعاءات في صدد ما أدلوا به من كافة معلومات متعلقة بوقائع الدعوى، فيتولى المتهم الإجابة تأييدا أو تفنيذا، فبمقتضى هذا المبدأ تتم إجراءات المحاكمة وما يجري فيها من مرافعات أو تقديم أدلة أو سماع شهود، بحضور المتهم والضحية والشهود أمام هيئة المحكمة.

والمعروف أن الأصل في الأحكام الجنائية أنّها تُبنى على ما دار في معرض المرافعات خلال جلسة من أقوال المتهم وشهادة الشهود ومناقشة أدلة الإثبات، والنفي ويترتب على ذلك ضرورة انعقاد جلسة المحاكمة في مكان جغرافي واحد بحضور جميع أطراف الدعوى ودفاعهم، بحيث يتمكن كل منهم من سماع ادعاءات الطرف الآخر، ويشارك فيما يدور من مناقشات شفوية أمام هيئة الحكم، لكن اللجوء إلى المحاكمة عن بعد باستخدام تقنية المحادثة المرئية في مجال المحاكمة الجنائية ينشأ عنه امتداد النطاق الجغرافي

¹ عبد الفتاح عبد اللطيف الجبار، الاجراءات الجنائية في التحقيق والمحاكمة، المرجع السابق، ص198.

² عبد الفتاح عبد اللطيف الجبار، الاجراءات الجنائية في التحقيق والمحاكمة، المرجع السابق، ص199.

لجلسات المحاكمة، بحيث يشمل مكانين أو أكثر داخل إقليم الدولة الواحدة، أو أقاليم عدة دول يتواجد فيها المتهم أو المتهمين والشهود وغيرهم من أطراف الدعوى العمومية.¹ وهناك من يرى أن هذا الأسلوب في المحاكمة الجنائية منافٍ تماماً لمبدأ الواجهة، ذلك أن هذه التقنية لا تتيح لهيئة المحكمة التعرف على معالم شخصية المتهم، وبذلك يتعذر على القاضي تكوين قناعة كافية تجاهه، وهذا ما يتناقض وفكرة التفريد العقابي التي تقتضي التعرف على شخصية المتهم والبحث عن دوافع ارتكابه للجريمة، فضلاً عن كونها لا تحقق الحضور الفعلي لأطراف الدعوى والمواجهة المباشرة بين المتهم والضحية والشهود بما يؤثر سلبياً على أقوالهم وتصريحاتهم.

لكن الممارسات العملية تثبت أن استخدام تقنية التواصل المرئي عن بعد في المحاكمة الجنائية لا يمس بمبدأ الواجهة لأن الوسائل التقنية المستعملة تمكّن أطراف الدعوى من رؤية بعضهم البعض بشكل واضح ودقيق، ويستطيعون من خلال هذه التقنية المشاركة الإيجابية الفعالة عن بعد في هذه الجلسات، بحيث تحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم، دون الحاجة إلى الوجود الفعلي في أماكن انعقادها، وهذا ما دفع البعض إلى تسميتها بتقنية التحاضر عن بعد نسبة لحلولها محل الحضور الفعلي أو الحقيقي.²

¹ عبد الفتاح عبد اللطيف الجبار، الاجراءات الجنائية في التحقيق والمحاكمة، المرجع السابق، ص200.

² عبد الفتاح عبد اللطيف الجبار، الاجراءات الجنائية في التحقيق والمحاكمة، المرجع السابق، ص201.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال دراسة المحاكمة الجزائية عن بُعد أنها تمثل إحدى أهم صور تحديث العدالة الجنائية ومواكبتها للتطورات التكنولوجية المعاصرة، حيث ساهمت في تسهيل إجراءات البحث والتحري والتحقيق والمحاكمة، وساعدت على تحقيق قدر أكبر من السرعة والمرونة في معالجة القضايا الجزائية. كما أظهرت هذه الآلية قدرة على ضمان استمرارية المرفق القضائي في الظروف الاستثنائية مع المحافظة على متطلبات الأمن وحسن سير العدالة.

غير أن فعالية المحاكمة الجزائية عن بُعد تبقى مرتبطة بمدى توفير الضمانات الكفيلة بحماية حقوق المتقاضين وتحقيق شروط المحاكمة العادلة. فنجاح هذا النظام يقتضي تأمين حق الدفاع، وضمان سرية التواصل بين المتهم ومحاميه، واحترام مبدأ المواجهة والعلانية، وتوفير الوسائل التقنية التي تضمن جودة الاتصال وسلامة الإجراءات. وعليه، فإن التوازن بين متطلبات التطور التكنولوجي وحماية الحقوق الأساسية يعد شرطاً أساسياً لضمان عدالة الإجراءات الجزائية في ظل التحول الرقمي للعدالة.

الختمة

تعتبر المحاكمة المرئية عن بعد موضوع الساعة في العالم والجزائر، لكونها تشكل تحول كبير من التقاضي الحضوري إلى التقاضي الإلكتروني، ويرى الدارس لهذا الموضوع أنه يفتح الجدل أما المؤيدين لاستعمال هذه التقنية والمعارضين لها لما تخلقه من إشكاليات قانونية .

ورغم أن آلية المحاكمة المرئية عن بعد لا تستعمل في جميع القضايا، بل تستعمل فقط في المحاكمات الجزائية التي يتابع فيها أشخاص موقوفين، وهي قضايا قليلة العدد مقارنة بالعدد الاجمالي للقضايا الجزائية المسجلة بجداول المحاكم، كما أن مسؤولي الجهات القضائية الدولية والمحلية رحبوا باستعمال هذه الآلية وأرجعوا لها الفضل في ضمان استمرارية سير مرفق القضاء.

اذ تعتبر آلية المحاكمة عن بعد الآلية القانونية للتقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية فهي آلية حديثة تقوم على الاتصال المرئي المسموع تستخدم في إجراءات التحقيق والمحاكمة الجزائية لاسيما في مجال سماع الشهود ومحاكمة المتهمين في حال تعذر نقلهم الى الجهات القضائية عن طريق إقامة جلسات الكترونية.

ختاما يمكن القول أن اللجوء لاستعمال تقنية المحاكمة عن بعد في التحقيق والمحاكمات الجزائية خطوة هامة حققت نتائج جد مرضية وأوجدت حولا عملية لإشكالات مستعصية كانت تقف في وجه السير الحسن لمرفق القضاء وطنيا ودوليا.

وقد توصلت في هذه الدراسة للنتائج التالية:

-تقنية المحاكمة المرئية عن بعد هي مظهر من مظاهر عصرنة العدالة وآلية لمسايرة التحول الرقمي في العالم.

-تحقق تقنية المحاكمة المرئية عن بعد العديد من الإيجابيات التي تبرر تكريس المشرع الجزائري لها، إلا أنها تتضمن على سلبيات تستوجب إعادة النظر في تطبيقها .

- آلية المحاكمة المرئية عن بعد آلية هامة تضمن سير إجراءات المحاكمات الجزائية في الظروف الاستثنائية، مكرسة في التشريعات الوطنية والدولية.

-آلية المحاكمة المرئية عن بعد خطوة هامة لعصرنة مرفق القضاء زادت أهميتها في ظل انتشار وباء كورونا وأصبحت حتمية لحفظ الصحة العامة لجميع المتدخلين في العملية القضائية.

- آلية المحاكمة المرئية عن بعد سلاح ذو حدين من جهة تساهم في تيسير العمل القضائي على مستوى جميع النواحي ومن جهة ثانية فهي تشكل خرقا نسبيا لضمانات المحاكمة العادلة خاصة مبادئ العلنية والمساواة و الوجاهية.

-آلية المحاكمة المرئية تشكل خرقا فادحا لضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع في ظل السماح بتعميم العمل بها في كافة المحاكمات الجزائية بما فيها محكمة الجنايات وإلغاء شرط موافقة الأطراف ما جعل الهيئات القضائية العليا في الدول تتدخل وتلغي التوسع في استعمالها على هذا النحو.

ومن ثم توصلت الدراسة للاقتراحات التالية:

- ضرورة توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتعميم آلية المحاكمة المرئية عن بعد عبر جميع المحاكم والمؤسسات العقابية عبر كامل التراب الوطني وكذا الحرص على زيادة سرعة تدفق الانترنت باعتبارها عصب حساس في العملية.
- تكثيف الدورات التكوينية لتمكين المورد البشري المعني من التحكم في سير آلية المحاكمة المرئية عن بعد ومتطلباتها.
- ضبط صياغة النصوص الإجرائية المنظمة لاستعمال آلية المحاكمة عن بعد على نحو يتوافق وما يقتضيه مبدأ الشرعية في النصوص القانونية.
- تقييد استعمال آلية المحاكمة المرئية عن بعد في المحاكمة الجزائية بضوابط وشروط مشددة وقصره على حالات خاصة واستثنائية، وربطه بالموافقة الصريحة للمتهم أو دفاعه
- إلغاء العمل بآلية المحاكمة المرئية عن بعد في تسيير جلسات المحاكم الجنائية لخصوصية هذا النوع من المحاكمات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

أ-الكتب العامة:

- 1.أحمد عوض بلال، الإجراءات الجنائية المقارنة، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 1999.
- 2.أحمد فتحي سرور طارات، الحماية الجنائية لأسرار الأفراد في مواجهة النشر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1991.
- الحامد، الاردن.2015.
- 3.عبد الحميد عمارة ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي في الشريعة الإسلامية والتشريع الجنائي الجزائري دراسة مقارنة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
- 4.عبد الرحمان خلفي الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري والمقارن، الطبعة 6، دار بلقيس، الجزائر، 2022 .
5. عبد الفتاح عبد اللطيف الجبار، الاجراءات الجنائية في التحقيق والمحاكمة، ط1، دار
- 6.عبد الله أحمد هلال، حقوق الدفاع في مرحلة ما قبل المحاكمة بين النمط المثالي والنمط الواقعي، دار النهضة العربية مصر، 2000.
- 7.عبد المنعم سالم، الحماية الجنائية لأصل البراءة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2006.
8. علي عزيز سردار، ضمانات المتهم أثناء الاستجواب المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، مصر ،2014.
- 9.عمر السعيد رمضان المبادئ العامة في الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002،
- 10.محمد حزيط أصول الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري، الطبعة الرابعة، دار بلقيس، الجزائر، 2024.
- 11.محمد سعيد لمنور، أصول الإجراءات الجزائية، شرح لأصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

12. محمد محمدي، ضمانات المتهم أثناء التحقيق، دار الهدى الجزء الثالث، الطبعة الأولى، الجزائر 1992 .

13. مولاي ملياني بغدادي، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

14. يوسف عبد الكريم المراغي، جرائم انتهاك أسرار الدفاع عن البلاد، دار النهضة العربية، طبعة أولى، 1998.

ب- الكتب المتخصصة:

1. أمير فرج يوسف المحاكم الإلكترونية والتقاضي الإلكتروني، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، ط2، 2014.

2. حازم محمد الشرعة، التقاضي والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، الأردن، 2010.

3. عبد العزيز بن سعد الغانم، المحاكم الالكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة، جامعة نايف العربية، دار جامعة نايف للنشر، 2018.

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1. أدير نعيمة وعباس كريمة إجراءات المحاكمة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية كلية الحقوق جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية. 2021.

2. إسماعيل ذباح ، تقنية المحادثات المرئية عن بعد في قطاع العدالة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، قانون عام، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريج، الجزائر، 2018.

3. بخات كلتومة، التقاضي الإلكتروني وانعكاساته في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2022.

4. بلخير فضيلة وبركاني سفيان المحاكمة المرئية على ضوء القانون رقم 04-20، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر 1، باتتة، 2024.
5. جحا حورية، إجراءات المحاكمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020.
6. حسينة شرون عتيقة معاوي، التقاضي الالكتروني في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، 2017.
7. خنوش أمينة وجلاط عبد الكريم تقنية المحادثة المرئية كآلية لتبسيط اجراءات الدعوى الجزائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2023.
8. سليمة بولطيق، ضمانات المتهم في محاكمة عادلة في المواثيق الدولية والتشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم القانونية، الجزائر، 2015.
9. سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث لنيل شهادة الماجستير، دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، كلية الحقوق، 2019.
10. صحراوي الميلودي وبن فاتح أمال، المحادثة المرئية في قانون الإجراءات الجزائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2023.
11. طلال حديدي، السرعة في الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ، 2012.
12. عقاب لزرق، السرعة في تفعيل الإجراءات الجزائية ودورها في حماية الحريات العامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014.

13. عويس دياب، الحماية الجنائية لسرية التحقيق الابتدائي، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، 1999.
14. كريمة تاجر ، الاقتناع الشخصي للقاضي الجزائي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2020.
15. لبنى سريكت ، ضمانات المتهم أمام قاضي التحقيق، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2013.
16. ماجد بن بندر الدويش مبدأ المحاكمة السريعة في النظام السعودي، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة نايف للعلم الأمنية قسم العلوم الاجتماعية، الرياض المملكة السعودية، 2010.
17. محمد مرزوق، الحق في المحاكمة العادلة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
18. محمود صالح محمد العادل، الدفاع أمام القضاء الجنائي، دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقہ الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية القانون، مصر، 1991.
19. معافة أيمن المحاكمة في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص جريمة وأمن عمومي، كلية الحقوق، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2022.
20. يسرى بوراس، التقاضي في المسائل الجزائية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، 2021.

ثالثا: المقالات والمجلات

1. أمير بوساحية وفاء شناتلية، مستقبل تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في ضوء الأمر رقم 04-20، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 58 ، عدد 02، الجزائر، 2021.

2. أمينة بوشاري، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر (عرض تجربة مرفق العدالة
(2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03 المجلد 06 ، العدد 11 جانفي 2018.
3. بن أعراب محمد - حومر عبد الغان ، الحق في المحاكمة السريعة كأحد مقومات المحاكمة
المنصفة ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ، مجلد 07 ، عدد 01، سطيف،
2021.
4. بن عمار أسماء - فرعون محمد، محكمة الجنايات في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق
و العلوم السياسية لجامعة خنشلة، مجلد 09 ، عدد 02 ، خنشلة ، 2022 .
5. بوخلوط الزين ، آلية المحاكمة عن بعد و مبادئ المحاكمة العادلة ، مجلة البصائر للدراسات
القانونية و الاقتصادية، عدد خاص ، جامعة عنابة ، 2021 .
6. حسام الدين حسيبة، سماع الشهود عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بين الحق في
الحماية وحقوق الدفاع، مجلة البحوث والدراسات القانونية، العدد 10(د.س.ن).
7. حسيبة محي الدين سماع الشهود عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بين الحق في الحماية
وحقوق الدفاع، مجلة البحوث والدراسات القانونية، العدد 10 ، 2020.
8. خليل الله فليغة يزيد بوحليط المحاكمة عن بعد، سرعة الاجراءات أم اهدار للضمانات، مجلة
العلوم القانونية والسياسية، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالم، للمجلد 12 العدد
01، 2021.
9. صفاء أوتاني المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم
الاقتصادية والقانونية كلية الحقوق جامعة دمشق ، المجلد 28 العدد 1، 2012.
10. صفوان محمد شديقات التحقيق الالكتروني والمحاكمة الجزائية عن بعد بتقنية V.C، مجلة
دراسات علوم الشريعة والقانون جامعة المسيلة الجزائر، المجلد 41، العدد 1، 2015.
11. عبد الحميد عمارة، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة
الجزائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01 مجلة دراسات والابحاث العربية في العلوم الانسانية
والاجتماعية المجلد 10، العدد 03 سنة.

12. عبد المجيد عمر مصبح، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية الاتصال عن بعد في الاجراءات الجنائية في دولة الامارات، دراسة مقارنة, مجلة كلية القانون الكويتية العالمية, المجلد 06 العدد 2018.

13. عبد الهادي يوسفى المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات جامعة غليزان المجلد 06, العدد, 01 السنة 2021.

14. محمد العيداني، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 01 سنة 2020.

15. محي منير شرقي، دليلة مباركي، الإجراءات الجزائية بين سرعة الفصل في الدعوى وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، مجلد 7 عدد 2، الجزائر، 2020.

16. مريم لعجاج إلياس جوادي، طرق التقاضي والمثول أمام القضاء في آجال معقولة أثناء الحجر الصحي، مجلة الإجتهد والدراسات القانونية والاقتصادية العدد 04، الجزائر، 2020.

رابعاً: الاتفاقيات والمراسيم والقوانين

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000، جريدة رسمية عدد 09 لسنة 2002.

2. اتفاقية المساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الموقعة بتاريخ 29 ماي 2000، والمعتمدة من طرف مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 30 نوفمبر 2000.

3. القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية عدد 06 صادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

4. القانون رقم 18-01 المؤرخ في 30 يناير 2018 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، جريدة رسمية عدد 05 صادرة بتاريخ 31 يناير 2018.

5. القانون رقم 15-04 المؤرخ في 08 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، جريدة رسمية عدد 06 صادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.
6. القانون رقم 07-05 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتضمن القانون المدني، جريدة رسمية عدد 31 لسنة 2007.
7. القانون رقم 25-14 المؤرخ في 03 أوت 2025 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 54، صادرة بتاريخ 03 أوت 2025.
8. الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51 صادرة بتاريخ 31 أوت 2020.
9. الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 40 صادرة بتاريخ 24 جويلية 2015.
10. المرسوم الإيطالي رقم 306 لسنة 1992 المعدل بالقانون رقم 356 لسنة 1992 المتضمن كفايات استخدام تقنية الفيديو كونفرس في التحقيق الجزائي.
11. المرسوم رئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فبراير 2002 المتضمن تصديق الجزائر
12. المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتضمن تعديل الدستور الجزائري، جريدة رسمية عدد 82 لسنة 2020.
13. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.
14. المؤتمر الثالث عشر للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، اعتمد خلال إعلانه بالدوحة في 12-19 أبريل 2015.

الفهرس

الإهداء.....	
شكر ومحرفان.....	
مقدمة.....	1
الفصل الأول: ماهية المحاكمة الجزائية عن بعد وأساسها القانوني.....	
المبحث الأول: مفهوم المحاكمة الجزائية عن بعد وخصائصها.....	8
المطلب الأول: مفهوم المحاكمة الجزائية عن بعد واستخداماتها.....	8
الفرع الأول: نشأة المحاكمة الجزائية عن بعد وتعريفها.....	8
الفرع الثاني: خصائص المحاكمة الجزائية عن بعد.....	15
الفرع الثالث: استخدام تقنية المحادثة المرئية في الدعوى الجزائية.....	18
المطلب الثاني: شروط المحاكمة الجزائية عن بعد وأساسها القانوني.....	20
الفرع الأول: شروط المحاكمة الجزائية عن بعد.....	20
الفرع الثاني: الأساس القانوني للمحاكمة الجزائية عن بعد.....	25
الفرع الثالث: نطاق استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد.....	28
المبحث الثاني: أحكام تجسيد المحاكمة الجزائية عن بعد ووسائلها.....	30
المطلب الأول: مبررات وأليات تطبيق تقنية المحاكمة المرئية عن بعد.....	31
الفرع الأول: مبررات المحاكمة الجزائية عن بعد.....	31
الفرع الثاني: أليات تطبيق تقنية المحاكمة المرئية عن بعد.....	44
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه اللجوء الى المحاكمة عن بعد.....	47
الفرع الأول : تحديات المحاكمة عن بعد.....	47
الفرع الثاني: تعديل قانون الإجراءات الجزائية (25-14) لسنة 2025.....	49
خلاصة الفصل:.....	51

الفصل الثاني: الاطار القانوني والاجرائي للمحاكمة الجزائية عن بعد.....	
المبحث الأول: إجراءات قبل مرحلة المحاكمة وأثناءها	54
المطلب الأول: الإجراءات المتبعة في المرحلة الأولى.....	54
الفرع الأول: مرحلة البحث والتحري	54
الفرع الثاني: التحقيق القضائي.....	56
المطلب الثاني: استخدام تقنية المحاكمة المرئية في مرحلة المحاكمة ومعوقاته.....	61
الفرع الأول: الشروط الموضوعية.....	62
الفرع الثاني: الشروط التقنية لاستعمال تقنية المحاكمة المرئية.....	63
الفرع الثالث: معوقات المحاكمة المرئية عن بعد في المسائل الجزائية	67
المبحث الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة عن بعد وأثارها	70
المطلب الأول: ضمانات المحاكمة العادلة.....	70
الفرع الأول: ضمانات المحاكمة العادلة.....	70
الفرع الثاني: أثار المحاكمة عن بعد على الدعوى وأطرافها.....	78
المطلب الثاني: أثر المحاكمة الجزائية عن بعد على مراحل الدعوى.....	79
الفرع الأول: أثر تقنية المحادثة المرئية عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة التحقيق	79
الفرع الثاني: أثر تقنية المحادثة المرئية عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة المحاكمة.....	84
خلاصة الفصل:	90
الخاتمة	92
قائمة المصادر والمراجع.....	
الفهرس	

المخلص

ملخص مذكرة الماستر

لقد شكل إستخدام المحاكمات عن بُعد مرحلة جديدة من مراحل تطور الإجراءات القضائية، بشكل يعكس الرغبة في الإستفادة من المعطيات التكنولوجية الحديثة في مجالات تطوير مرفق العدالة. وتتمتع تلك المحاكمات بالعديد من المزايا ؛ مما جعل الإقبال عليها يتزايد؛ من أجل تطوير وتسريع عمل الجهات المختصة بمرفق العدالة من جهة، وتوفير الجهد والمال من جهة أخرى، وإن كانت تلك المزايا التي يحققها إعتداد تقنيات الإتصال المرئي في المحاكمات عن بعد ذات أهمية بالغة في الأوقات العادية، فإن أهميتها تزداد، بل وتصبح ضرورة في الظروف الإستثنائية التي قد يشهدها العالم.

الكلمات المفتاحية:

-المحاكمة عن بعد- العصرية - العدالة الالكترونية - قانون الإجراءات الجزائية.

The use of remote trials has marked a new stage in the evolution of judicial procedures, reflecting a desire to leverage modern technologies in developing the justice system.

These trials offer numerous advantages, leading to their increasing popularity. They aim to improve and expedite the work of relevant justice authorities while simultaneously saving time and money. While the benefits of using video conferencing in remote trials are crucial in normal times, their importance increases, and they become essential, in exceptional circumstances that the world may face.

Keywords: - Remote trial - Modernization - E-justice - Criminal Procedure Law.